التنمية والنوع الاجتماعي

Gender and Development

1- الإطار العام للتنمية.
2- مسائل المرأة والتنمية.
3- المداخل المستخدمة لإدماج المرأة في التنمية.
4- المداخل المستخدمة من قبل الجهات المانحة لإدماج المرأة في التنمية.
5- السياسات والمناهج المتبعة في معالجة قضايا المرأة في العالم الثالث.

مقدمة الوحدة الثالثة:

إن من الأسباب الأساسية التي دفعت لأجل النهوض بمفهوم النوع الاجتماعي وإدماجه في الساحات العلمية، يرجع إلى أهمية دور المرأة في التنمية. حيث بدء منذ عام 1975 الاهتمام بمعالجة مشكلة تهميش دور ومشاركة المرأة في التنمية مع الرجل، واستمرت عجلة المؤتمرات الدولية وطرحت توصيات واستراتيجيات لمؤتمرات المرأة العالمية وأوصت باندماجها كمدخل رئيسي لمفهوم النوع الاجتماعي.

إن هذه الوحدة تلقي الضوء على مفهوم الاطار العام للتنمية، وتتطور المداخل المستخدمة لإدماج المرأة في التنمية من الرعاية إلى التمكين.

إن الغرض من هذه المداخل المتشابكة هو ضمان إشراك المرأة في مشاريع التنمية وعجلة التنمية بصورة فعالة تضمن المساواة مع الرجل عن طريق الاستفادة من الموارد المتاحة للوصول لرفاهية واستقلال الذات.

وبدأت السياسات التنموية منذ السبعينات في التركيز على أهمية العنصر البشري، وبدأ مفهوم التنمية البشرية يتبلور شيئاً فشيئاً، فبعد أن تركز الاهتمام على الإنسان كمورد اقتصادي ينتظر منه زيادة الإنتاج وتطويره، أصبحت التنمية تكتسب معنى أكثر شمولية وصارت ذات صلة بكل الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية.

إن مفهوم النوع الاجتماعي يجعلنا نحلل العوامل التي تؤدي إلى عدم المساواة والعدالة بين الجنسين، كما يمكننا من التعرف على الأساليب التي ينبغي اتباعها لتحقيق تلك المساواة والعدالة.

-يعرّف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (U.N.D.P) في تقريره لسنة 1992 ((التنمية المستدامة)) أو التنمية بأنها: عملية توضع في اطارها السياسات الاقتصادية والمالية والتجارية والزراعية والصناعية وسياسات الطاقة على نحو يفضي إلى تنمية لها أثر باق من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

ومع ذلك فليست التنمية مجرد قناة لتوفير الخدمات المناسبة بل هي تتطلب أيضاً المشاركة الإيجابية لجميع أعضاء المجتمع ولاسيما المرأة وذلك على قدم المساواة مع الرجل والمشاركة الفاعلة للمرأة ترتبط ارتباطاً

وثيقاً بوضعها الاقتصادي والاجتماعي وبنمط القيود الثقافية وغيرها التي تعوقها عن القيام بدور بناء في هذا المجال، وقد أصبح من المؤكد أن تحقيق التنمية المستدامة يتعذر دون مشاركة المرأة على مختلف المستويات سواء الاجتماعية منها أو السياسية أو الاقتصادية.

وقد يضاف إلى هذا أنه إذا نظر إلى وضع المرأة الاجتماعي في علاقته أساساً بدورها كزوجة أو أم، كما هو الحال في العالم العربي، فإن هذا الدور قد ينعكس على سلوكها الإنجابي الذي سوف يكون متعارضاً مع مقتضيات التنمية المستدامة من حيث تأثيره على العوامل السكانية والبيئية، وما تتضمنه هذه العوامل من تلبية الاحتياجات في جميع المجالات:

1- تحديد الإطار المفاهيمي للتنمية:

تحتوي التنمية على حصيلة التغيرات الاقتصادية والاجتماعية عند مجموعة من الناس والتي تجعلهم قادرين على الزيادة في إنتاجهم الحقيقي الإجمالي بصفة متراكمة ومستديمة.

ويتضمن تعريف التنمية عنصرين أساسيين:

العنصر الأول: يعتبر أن التنمية ظاهرة نوعية اجتماعية وثقافية وأن النمو يكون كمياً واقتصادياً، وبالتالي فإن التنمية تتميز من هذا المنطلق عن النمو إذ يمكن أن تعرف بعض البلدان حالات نمو بدون تنمية كما هو الحال مثلاً عند اكتشاف الموارد المنجمية الذي ينتج عنه ازدياد مؤقت في الناتج المحلي الإجمالي والذي ينتهي مع نهاية هذه الموارد (البلدان النفطية).

العنصر الثاني: يؤكد أن التنمية هي التي تجعل النمو غير قابل للانتكاس وتجسد مبدأ اللارجوع إلى الوراء، وذلك بفض تراكم النتائج الإيجابية للعمل التنموي وأثره المضاعف.

2- تعريف التنمية البشرية:

بدأت السياسات التنموية منذ السبعينات في التركيز على أهمية العنصر البشري، وبدأ مفهوم التنمية البشرية يتبلور شيئاً فشيئاً، فبعد أن تركز الاهتمام على الإنسان كمورد اقتصادي ينتظر منه زيادة الإنتاج وتطويره، أصبحت التنمية تكتسب معنى أكثر شمولية وصارت ذات صلة بكل الأبعاد آنفة الذكر. وهي تعني ((التوازن بين المقتضيات الاقتصادية والقضايا الاجتماعية والاهتمامات البيئية والديناميكية الديموغرافية مع اعتبار الإنسان وسيلتها وهدفها، ومن هذا المنطلق يعتبر احترام حقوق كل أفراد المجتمع نساء أو رجالاً، كهولاً أو شباباً، ريفيين أو حضريين، الأسس المرافقة والمساندة للتنمية)) (UNDP 1992).

ومن هنا طرأ تغيير على الأمن الذي هو غاية التنمية بحيث لم يعد المراد به الحماية العسكرية بل الأمن الشامل والمترابط الذي يوفر المناخ الملائم لكل مواطن حتى يحظى بفرص متكافئة في النماء والتطور، وقد أخذ تقرير التنمية هذا المنحى منذ 1990 مركزاً على البعد الإنساني وجاعلاً من الفرد مستفيداً من عملية التنمية ومشاركاً فيها، وبالتالي تصبح التنمية البشرية عملية توسيع اختيارات البشر وتشمل أربعة عناصر رئيسية هي الإنتاجية، والإنصاف، والقابلية للاستدامة، والتمكين.

- **الإنتاجية: Productivity**

تعني توفير الظروف للبشر حتى يتمكنوا من زيادة إنتاجيتهم (علاقة الكمية التي يتم إنتاجها بعوامل أخرى كالعمل، رأس المال المادي والطاقة) بإشراكهم مشاركة فاعلة في عملية توليد الدخل وفي العمالة بأجر، ولا يكون عنصر النمو الاقتصادي هذا إلا نموذجاً من نماذج التنمية البشرية.

- **الإنصاف أو العدالة الاجتماعية: Social Equity**

يعني تساوي البشر في الحصول على نفس الفرص، ولبلوغ ذلك لابد من رفع الحواجز التي تحول دون اعتبار جميع مكونات المجتمع ومختلف الفرص المؤدية إلى التنمية الاقتصادية منها والاجتماعية والسياسية والثقافية.

- **الاستدامة: Sustainability**

تشتمل على ضمان حصول البشر على فرص التنمية دون التغاضي عن الأجيال المقبلة وهذا يعني ضرورة الأخذ بمبدأ التضامن بين الأجيال عند رسم السياسات التنموية، وهو ما يحتم بالتالي ((مؤسسة التنمية في مفهومها الشامل من خلال تعزيز المؤسسات الحكومية وغير الحكومية بما يجعلها تساهم في ديمومة التنمية)).

- **التمكين : Empowerment**

على التنمية أن تكون من صنع البشر لا من أجلهم فحسب، وهو ما يحتم مشاركتهم مشاركة تامة في صنع القرارات والسياسات المتعلقة بحياتهم وفي تنفيذها ضمن حيز الواقع، وحتى نضمن لتلك المشاركة النجاعة والنجاح فلابد من تعزيز قدرات البشر على مختلف المستويات والمجالات سيطرة كل فرد من المجتمع على مصيره.

صفوة القول أن للتنمية البشرية وجهان:

- تحديد حقول الامكانيات: تحسين الصحة، المعرفة، الكفاءات (التأهيل) ...
- كيفية استعمال الأفراد للإمكانات التي اكتسبوها: الإنتاج، استغلال أوقات الفراغ، الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

وإذا كان الدخل مهماً في هذا المجال، فإنه ليس بغاية في حد ذاته ولا يمكن تقليص الوجود الإنساني في الجانب المادي فقط.

3- مؤشرات التنمية:

إن إثارة موضوع التنمية البشرية أو إدماج المرأة فيها لا يكفي، وكما كان الشأن بالنسبة إلى التنمية الاقتصادية، فقد حددت المنظمات الدولية، ومنها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مؤشرات تساعد على قياس وتقييم مستوى التنمية البشرية بمعناها الشامل وفيما يلي أهم هذه المؤشرات:

- **مؤشر التنمية البشرية: Human Development Indicator (HDI) :**

يتضمن هذا المؤشر ثلاثة عناصر:

1- مدة الحياة، وتقاس باعتماد العمر المتوقع عند الولادة.
2- مستوى التعليم، ويقاس باستعمال مؤشر يتكون من ثلثي معدل تعليم الكبار (محو الأمية) وثلث المعدل الإجمالي للدارسين (كل مستويات التعليم).
3- مستوى المعيشة، ويقاس باعتماد الناتج القومي الإجمالي بالنسبة لكل ساكن.

ويحتوي مؤشر التنمية البشرية على المعدل الحسابي لمجموع العناصر الثلاثة المذكورة سابقاً.

- **المؤشر المرتبط بالنوع الاجتماعي Gender Indicator :**

يتضمن المقاييس الثلاثة التي تحدد من خلالها التنمية البشرية، إلا أن هذه المقاييس أو المتغيرات تختلف في المحتوى ومستوى التحليل، والهدف، وفي هذا الإطار فهي لابد أن تعكس التفاوت الاجتماعي بين النساء والرجال وتكون نتيجة قياسها ((المعامل الجبري للتفاوت)) (عدم المساواة) بين النساء والرجال Gender Empowerment Measure (GEM) .

وترمي المنهجية التي ترتكز على هذا المؤشر إلى معاقبة ظاهرة عدم المساواة، ومن هنا فهي تهدف إلى التغيير على المدى الطويل.

وهكذا، فإن هذا المؤشر لا ينخفض في بلد ما عندما ينخفض فقط مستوى تنمية الرجال والنساء معاً ولكن أيضاً عندما تتسع فجوة التنمية بين النساء والرجال، مما ينجم عنه انعكاسات سلبية على مستوى البلد مكانتها ضمن البلدان الأخرى.

- **مؤشر المشاركة النسائية Women Participation Indicator :**

يتركز هذا المؤشر على ثلاثة متغيرات:

1- مساهمة المرأة في حقل اتخاذ القرار.
2- المنافذ المهنية المفتوحة للمرأة.
3- مستوى دخل المرأة.

وهو يهتم إذاً بما إذا كان النساء والرجال قادرين بالتساوي على المساهمة الفعالة في الحياة السياسية والاقتصادية وعلى المشاركة في عملية اتخاذ القرار.

4- المناهج التنموية:

تطورت المفاهيم والسياسات والمناهج المتبعة لمعالجة مسألة التنمية والقضايا المرتبطة بها فيما يخص المرأة والأسرة والمجتمع ككل منذ عدة عقود، وفيما يلي عرض موجز عن هذا التطور الذي تم وفقاً لخمسة مداخل، اهتم كل منها بأحد أدوار المرأة الثلاثة: الإنجابي، والإنتاجي، والمجتمعي:

- **مدخل الرفاه الاجتماعي Social Welfare Approach :**

شاع هذا المدخل في الفترة ما بين 1950 و 1970 وهو يعترف بالدور الإنجابي للمرأة ويهدف من خلال إدماجها في التنمية إلى جعلها أماً بدرجة أفضل مما يجعلها منتفعة ((سلبية Passive)) من التنمية، أما

الاحتياجات التي يعتبرها هذا المدخل استراتيجية فتتمثل في توفير الغذاء ومقاومة سوء التغذية وتنظيم الأسرة.

ومن المعلوم أن هذا المدخل الذي يكرس الدور التقليدي للمرأة ولا يمثل تحدياً للمجتمع الرجالي قد قوبل إيجابياً من طرف عدة حكومات عربية.

- **مدخل مكافحة الفقر Anti-Poverty Approach :**

ظهر هذا المدخل منذ السبعينات وهو يهدف إلى إدماج المرأة في التنمية من خلال زيادة إنتاجيتها وذلك بغية القضاء على الفقر الذي يعتبر من ظواهر التخلف.

يطور هذا المدخل مدخل الرفاه الاجتماعي، إذ أنه يعتني بتحسين أوضاع الأسرة وذلك بالبحث عن أساليب إنتاجية لتلبية الاحتياجات وزيادة الدخل، ولقد أولته العديد من الحكومات عناية فائقة نظراً لما تستوجبه ضرورة القضاء على الفقر من تدخل ناجع بتوخي استراتيجيات الغاية منها توفير الظروف السانحة لإخراج الفئات الفقيرة والمهمشة من حالة الفقر والتبعية للغير، مما حتم إحداث المشاريع الصغيرة المدرة للدخل، وقد أدى هذا المدخل إلى إنشاء الجمعيات المؤطرة للنساء صاحبات المشاريع الصغرى، ولعل أشهرها جمعية سيوا الهندية ((Self Employed Women Association – SEWA

التي ظهرت في السبعينات لمكافحة الفقر الذي كانت تتخبط فيه المرأة الهندية نتيجة الظروف الاقتصادية، ولمد يد المساعدة للنساء الراغبات في تحسين أوضاع أسرهن بتكريس دورهن الإنتاجي حتى وغن كان يشوب هذا الدور الفتور بسبب التمييز الذي يعرقل طموح المرأة وأدى هذا التوجه إلى إبراز مدى الأهمية التي تعلق على المساواة بين الجنسين لبلوغ أهداف التنمية.

- **مدخل العدالة Equity Approach :**

ظهر هذا المدخل في عقد الأمم المتحدة الخاص بالمرأة للفترة 1975-1985 والذي ركز على ثلاثية المساواة والتنمية والسلام. ويهدف هذا المدخل إلى إشراك المرأة في التنمية من خلال إعطائها نفس فرص المشاركة وإنصافها حتى تؤدي أدوارها الثلاثة بما يضمن لها سبل النجاح.

ويخضع هذا المدخل إلى مدى إرادة الدول السياسية التي يتم بموجبها تطبيق القوانين في حالة وجودها بهدف التقليص من الهوة الموجودة بين القانون والوضع السائد في مختلف الميادين الاجتماعي والاقتصادية والسياسية.

- **مدخل الكفاءة Efficiency Approach :**

ظهر هذا المدخل في الثمانينات وشاع في التسعينات، وقد تم تبني هذا المدخل بسبب ظهور الأزمة الاقتصادية وما خلفته من برامج إصلاح وتكيف هيكلي أثرت على المستوى الاجتماعي وأفرزت ضرورة إسهام المرأة في عملية التنمية من خلال تصويب تدخلاتها لضمان أوفر سبل النجاح للتنمية. ويأخذ هذا المدخل في الاعتبار إضافة إلى الأدوار الثلاثة التي تقوم بها المرأة قدرتها على تقديم الخدمات وأيضاً مرونة الوقت الذي تخصصه لتأدية نشاطها.

- **مدخل التمكين Empowerment Approach :**

هو أحدث المناهج المستعملة لإدماج المرأة في التنمية وقد ظهر في نهاية الثمانينات، وهو أكثر المناهج تداولاً باعتباره يعترف بالمرأة كعنصر فاعل في التنمية وبالتالي يسعى إلى القضاء على كل مظاهر التمييز ضدها من خلال توفير الأدوات التي تضمن إنجاح مشاركتها بالاعتماد على الذات.

ويعزز هذا المدخل مكانة المرأة في المجتمع ويزيل المعوقات القانونية التي تعرقل مسيرتها التنموية.

ومن مميزات هذا المدخل أنه يرمي إلى تغيير العلاقات النوعية داخل الأسرة والمجتمع من خلال رفع مستوى الوعي وتغيير الواقع وفقاً لاستراتيجيات طويلة المدى تعتمد على الدعوة والاتصال والقانون.

❖ ثانياً: مسائل المرأة والتنمية:

1- تحديد الإطار:

لم يلاحظ حتى سنة 1970 إلا اهتمام قليل بأثر مجهودات المرأة في التنمية، ونشرت استر بوزراب في تلك السنة دراستها حول ((دور المرأة في التنمية الاقتصادية))

(Ester Boserup : Womens role in Economic Development)

فأبدت ضمنها مساهمة المرأة العظمى في الاقتصاد وركزت الانتباه على أدوارها في المجال الزراعي وغير الزراعي، وحللت هذه الآثار عبر تقسيم العمل بين النساء والرجال، مؤكدة على أن عمليات مكننة الزراعة (Mechanization) والتصنيع (Industrialization) والتحضر (Urbanization) ويتلخص هذا العمل في رفع التحدي الذي يتطلب نظرة جديدة وحديثة إلى المرأة كقوة أساسية في التنمية وهو ما كان يمثل تغييراً جوهرياً بالنسبة للتنمية الصناعية في ذلك الوقت.

ومنذ تلك الفترة (أي السبعينات) بدأت النظريات الخاصة بالتنمية تتطور وأصبح التحليل ينطلق من عناصر معينة، تتمثل أهمها فيما يلي:

- ضرورة تمحور التحليل حول العنصر البشري (Human centered approach)
- التفاوت بين مناطق العالم: الجنوب، الشمال، الأغنياء، الفقراء.
- التفاوت بين الجنسين.

وعند التطرق إلى مسائل المرأة والتنمية، هناك ثلاثة مداخل ومصطلحات أساسية معروفة ومتفق في شأنها وهي:

- المرأة في التنمية
  WID: (Women in Development)
- المرأة والتنمية
  WAD : (Women and Development)
- النوع الاجتماعي والتنمية
  GAD: (Gender and Development)

❖ المرأة في التنمية : (Women in Development)

ينطلق بعد المرأة في التنمية (WID) من الافتراض القائم على أن المرأة غائبة تماماً عن تفكير المخططين في مجال التنمية وإنها مبعدة عن عملية التنمية، ويؤكد هذا البعد على أن إقصاء المرأة من التنمية لا يؤثر سلباً فقط على المرأة وإنما ينجم عنه أيضاً فشل المشاريع التنموية وعدم فعاليتها.

ويرى البعد نفسه أن إدماج المرأة في أنشطة التنمية التي تخص مجموع السكان قد يجعل هذه الأنشطة أكثر جدوى وفعالية.

ويركز منهج ((المرأة في التنمية)) على أدوارها الإنتاجية واحتياجات النوع الاجتماعي العملية الخاصة به والتي سنتعرض لها فيما بعد. وتوجه إلى النساء مباشرة مشاريع خاصة تحاول أن تجلهن في نفس مستوى الرجال أو على الأقل تساعدهن على ذلك.

لقد تغيرت مواضيع ((المرأة في التنمية)) مع مرور الزمن عندما تجاوب المحللون مع الضغوط الخاصة بتغيير الاتجاهات السائدة في مجال التنمية.

ووصفت Caroline Moser في كتابه Gender Planning in the Third World الواقع الجديدة هذه كانتقال من اتجاه الرفاه Welfare Orientation إلى الاتجاهين التاليين:

- موقف المساواة في الحقوق Equal Rights .
- موقف محاربة الفقر Anti-poverty مع التأكيد على ربطه بالاحتياجات الأولية Basic Needs والتشديد على الفعالية.

وكثيراً ما تلجأ معظم الحكومات أو المنظمات الدولية متعددة الأطراف إلى طريقة المعالجة هذه: المرأة في التنمية WID تلاؤماً مع الحلول المفروضة عليها بسبب الانكماش الاقتصادي الشامل وسياسات إعادة الهيكلة الاقتصادية.

❖ المرأة والتنمية Women and Development:

إذ أنها تأخذ بعين الاعتبار تقسيم الأدوار والتقدير العادل للجهد المبذول لكل أفراد الجماعة أو المجتمع، تطور هذا البعد في أواخر السبعينات كرد فعل ضد إهمال بعد المرأة في التنمية WID لبعض الجوانب.

ويقوم بعد المرأة والتنمية WAD على مبدأ أولي يتمثل في أن المرأة مدمجة مسبقاً في عملية التنمية وإن المشكل المطروح هو أنها مدمجة بصفة غير متساوية.

إن منهج المرأة والتنمية مبني أساساً على أن عمليات التنمية ستسير بصورة أفضل وتزداد فعالية إذا قدرت مجهودات المرأة داخل البيت وخارجه، بدلاً من تركها لحالها تستخدم وقتها بطريقة غير منتجة أو بصفة أصح بدلاً أن يبقى إنتاجها يتسم بالاختفائية الشاملة واللامكافئة، ويشير هذا البعد أيضاً إلى قمع النساء اقتصادياً في الهياكل الاجتماعية والطبقات ويرى أن المرأة الفقيرة المهمشة أقرب للرجل الذي ينتمي لنفس الطبقة منها إلى المرأة المنتمية إلى طبقة أخرى، وأخيراً يؤمن مؤيدو هذه الطريقة للمعالجة بأن تحرير المرأة لن يحدث إلا بفضل ثورة تستطيع التخلص من هياكل قمع الطبقات الاجتماعية وترى كثلين ستاندت في كتابها Women foreign assistance and advocacy administration بأن مسألة المرأة والتنمية

WAD هو التأكيد على رغبات النساء وما يقمن به في الأسرة والمجتمع وإعطائهن الفرص والمهارات والموارد التي تمكنهن من أداء هذه الأعمال التنموية وتعتمد سياسة المرأة والتنمية على رسم برامج تخطيط أكثر عدالة ومنطقية.

❖ النوع الاجتماعي والتنمية Gender and Development :

تتطرق هذه النظرة ليس للمرأة وحدها إنما للعلاقات بين المرأة والرجل، ولإدراك الأسباب التي تكمن وراء تعيين الأدوار الثانوية والدنيا في المجتمع دائماً للمرأة مقارنة بالرجل.

وترى كاث يوغ المبادئ الأساسية لمنهج النوع الاجتماعي والتنمية GAD على النحو التالي:

- تدمج المرأة في عملية التنمية في مواقف ثانوية، تابعة للرجل.
- لا يمكن إدراك حياة المرأة أو الاختيارات المتاحة لها بمعزل عن علاقتها مع الرجل الذي يملك السلطة لتوسيع هذه الاختيارات أ, تقليصها.
- لا يكون النساء والرجال أصنافاً متجانسة بل يصنفون أيضاً حسب العرق والطبقة الاجتماعية والدين أو عوامل أخرى.
- يحتاج مخططو التنمية إلى أخذ حياة النساء والرجال بصفة كاملة في الحسبان مع الاهتمام في آن واحد بالأدوار الإنتاجية والإنجابية والمجتمعية وليس فقط بكل دور على حدة.

وفي ذات السياق، ترى كارولين موزر في كتابها ((تخطيط النوع الاجتماعي والتنمية)) بأن هذا المنهج GAD يؤكد على أن التركيز على النساء فقط يتجاهل المشكلة الأساسية وهي تلك التي تخص مكانتها المتدنية مقارنة بالرجل. إذاً إن هذا المنهج:

- يهتم بما يقوم به النساء والرجال مع الاعتراف بذلك وتقدير مجهودات الجنسين في بناء المجتمع.
- ينظر إلى تأثير برامج ومشاريع التنمية على كل من النساء والرجال.
- يؤكد على مساهمات النساء والرجال في مشاريع وبرامج التنمية.
- يبين أن مساهمة المرأة في المشاريع والبرامج لا يعني بالضرورة استفادتها منها.
- يهتم بالعلاقة بين النساء والرجال ويعمل على فهم الأسباب الجذرية للتفاوت في الفرص والحقوق والواجبات والمكانة بين النساء والرجال وذلك للعمل على معالجتها.
- يؤكد على ضرورة تحقيق العدالة والمساواة بين الجنسين في المشاركة في الفرص والسيطرة على الموارد والاستفادة من ذلك.
- ينظر إلى قضايا النوع الاجتماعي في نطاق الإطار العام للمجتمع وخلفيته التاريخية.
- يأخذ في الاعتبار أدوار المرأة الثلاثة في المجتمع ويعمل على تخفيف العبء عنها.
- يهدف إلى تمكين المرأة اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً كي تكون عنصراً فاعلاً في المجتمع يشارك في بنائه ويجري ثمرة تقدمه.
- يعمل على تكريس كل الجهود والموارد المتاحة لقليص الفوارق وزيادة مساهمات المرأة في التنمية واستفادتها منها.

❖ ثالثاً: المداخل المستخدمة لإدماج المرأة في التنمية:

إن مفهوم النوع الاجتماعي Gender يعتبر من المفاهيم الجديدة في ساحة العلوم الاجتماعية خاصة التي تهتم وتركز على تنمية المرأة مثل علم الاجتماع التنموي، المرأة والتنمية، وعلم الدراسات النسوية.

إن المعنى اللغوي لكلمة ((النوع الاجتماعي)) مرتبط بالتحديد بالجنس من ذكر أو انثى، وما يحتويه من مفاهيم وممارسات التفرقة وعدم المساواة بين الجنسين، لذلك يهدف الاهتمام بموضوع ((النوع الاجتماعي)) أساساً لإزالة هذه الفجوة وتعزيز المساواة بين الرجل والمرأة في جميع المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

ومن ثم أصبح الاهتمام ينصب الآن على توضيح مفهوم النوع الاجتماعي ومحاولة إدماجه ضمن الأنشطة والبرامج التعليمية والتدريبية على جميع المستويات.

إن الأسباب الأساسية التي دفعت من أجل النهوض بمفهوم النوع الاجتماعي وإدماجه في الساحات العلمية يرجع إلى أهمية دور المرأة في التنمية، حيث بدأ منذ عام 1975م الاهتمام بمعالجة مشكلة تهميش دور ومشاركة المرأة في التنمية مع أخيها الرجل، جاء هذا ضمن التوصيات والاستراتيجيات المنبثقة من مؤتمرات المرأة العالمية التي تعقد كل عشرة أعوام تحت شعارات تهدف لمساواة ومشاركة المرأة في التنمية، واستمرت عجلة المؤتمرات والندوات على النطاق العالمي والإقليمي، وكذلك انبثقت جمعيات ومنظمات ومؤسسات خاصة وعامة خلال تلك الفترة لتنفيذ جميع التوصيات والاستراتيجيات لمؤتمرات المرأة العالمية.

إن من أهم الشعارات التي طرحت حتى الآن وأوصت بإدماجها كمداخل رئيسية لمفهوم النوع يشمل: المرأة والمشاركة، المرأة والرفاهية، المرأة والمساواة، المرأة وبناء القدرات، المرأة والسيطرة على الموارد.

❖ مداخل إدماج المرأة في التنمية:

إن الغرض من هذه المداخل المتشابكة هو لضمان إشراك المرأة في مشاريع التنمية وعجلة التنمية عامة بصورة فعالة تضمن من المساواة مع الرجل عن طريق الاستفادة من الموارد المتاحة للوصول لرفاهية واستقلال الذات.

إنه من الأفضل تناول كل مدخل على حدة حتى نتمكن من إبراز أهمية مفهوم النوع الاجتماعي:

- **مدخل المرأة والرفاهية Welfare Approach :**

يهدف هذا المدخل ضمان الحصول على والتمتع بالعناصر الأساسية للحياة من صحة وتغذية وتعليم ومسكن ودخل، وكل ما هو هام لتحقيق ضروريات الحياة الأولية.

أي أن هذا المدخل يهدف لمعالجة مشكلة تضرر وتظلم المرأة وضعف إمكانياتها من حيث الحصول على متطلبات الحياة الأساسية مقارنة بالرجل.

ومن المعروف أن نسبة الأمية وسط النساء أكبر من الرجال بنسبة 20% في بعض الأقطار الأقل نمواً، كذلك فإن الصفوف المدرسية المخصصة للأولاد أكثر من تلك المخصصة للبنات بالإضافة للعادات

والممارسات الاجتماعية والتربوية التي يشجع البعض منها على تعظيم الرجل داخل الأسرة، حيث يقدم له أجود وأكبر نصيب من الأكل مما يترتب على ذلك ضعف صحة الأنثى.
بالإضافة إلى ذلك فإن حوالي 90% من النساء في البلاد الأقل نمواً لا يتمتعن بدخل مالي خاص، نسبة لعدم وجود الوقت الكافي للمشاركة وعدم وجود الإمكانيات المشجعة للعمل.

- **مدخل السيطرة والعدالة في التوزيع Control & Access :**

يهدف هذا المدخل لسد فجوة عدم المساواة بين المرأة والرجل، ولذليل عقبة سيطرة الرجل على المجتمع والأسرة، حيث يدعو للمشاركة الكاملة للمرأة في جميع الأنشطة والموارد.
هذا المدخل يهدف بصورة أساسية إلى دفع المرأة ورفع قدراتها، عن طريق الاستفادة من الموارد المتاحة من أجل مشاركة المرأة مع الرجل في اتخاذ القرار، العمل لزيادة الدخل، رفع قدراتها ومهاراتها العلمية والثقافية، إضافة لذلك يشجع هذا المدخل على إرساء مبدأ العدالة في توزيع الموارد الأساسية داخل وخارج المنزل حتى يرتفع مستوى رفاهية الحياة للرجل والمرأة معاً.
يشمل هذا العدالة في توزيع الأكل، خدمات التعليم والصحة الوقائية والعلاجية، الملبس والمسكن وتوزيع مواد زيادة الدخل وفرص العمل.

- **مدخل المشاركة Participation :**

يهدف هذا المدخل للمشاركة الكاملة للمرأة مع الرجل في جميع أنشطة التنمية وخاصة المجالات الاقتصادية والاجتماعية، ومن المعروف الآن ونحن على مشارف القرن الحادي والعشرين إن المرأة تسجل نسبة ضئيلة كعضو في البرلمان والعمل السياسي، ومنهن من وصلت إلى المناصب السياسية والدبلوماسية العليا كرئيسة وزراء، أو وزيرة أو سفيرة.
أي أن المرأة تفتقر إلى تنشيط وفعالية دورها في المشاركة على المستوى العالمي والدولي، وفي عمليات اتخاذ القرار، والإدارة، والتخطيط، والمتابعة، والتقييم لكسر حاجز السيطرة الأبوية والتفرقة الاجتماعية والتربوية بين الجنسين وبناءاً عليه يجب تشجيع ودفع عجلة المشاركة الشاملة والكاملة بين الجنسين.

- **مدخل التمكين Empowerment :**

ويعتبر هذا المدخل جزء لا يتجزأ من مدخل المشاركة، حيث يهدف أساساً لتدريب ورفع قدرات المرأة القيادية والإدارية في اتخاذ القرار والتخطيط والتنفيذ، لذلك أبرز هذا المدخل أهمية المرأة كعضو فعال في المشاركة والمساواة مع الرجل في دفع عجلة التنمية، وإن يهدف هذا المدخل بصورة أساسية لتسليح المرأة بجميع العناصر اللازمة لأداء دورها الفعال، وتحقيق رفاهية المرأة كعضو مشارك في المجتمع والأسرة.
من الواضح أن هذه المداخل التي ذكرناها تهدف أولاً وأخيراً للانطلاق بدور المرأة كشريك مساوي للرجل، لا فرق أو اختلاف بينهما إلا في المكونات والقدرات البيولوجية، حيث تتميز المرأة بمقدرتها على الحمل وإنجاب الجنين وتغذيته.

❖ المعتقدات التي تؤثر على الممارسات المؤدية لخلق التمايز بين المرأة والرجل:

من المؤكد أن ضمان تحقيق أهداف إزالة التمييز بين المرأة والرجل يحتاج إلى التعرف على الممارسات والمتقدات الاجتماعية السلبية التي تؤدي إلى تشجيع التمييز، وأهم تلك الممارسات:

1- السيطرة الأبوية Patriarchy :

تعتبر ممارسة قديمة الأزل في جميع المجتمعات (التقدمة والأقل نمواً) حيث يعتبر الرجل داخل الأسرة الأب الروحي المهيمن والمسيطر على الموارد والقرارات، وفي نطاق خارج الأسرة الرجل دائماً حائز على المناصب الإدارية والشرعية والتنفيذية، ودائماً له نصيب أكبر في فرص التعليم والتوظيف والتدريب والثروة. إن هذا النمط أصبح متوارثاً ومسيطراً على نوعية ومستوى مشاركة دور المرأة، فمثلاً على مستوى الأسرة نجد الرجل قليلاً ما يشارك في الأعمال المنزلية اليومية، كما نلاحظ ودائماً أن هنالك تفرقة في التربية بين الولد والبنت، كل منهما مهيأ للقيام بدور محدد ومخصص لا يسمح بالتعاون والمشاركة، فهذا النمط من التربية الأسرية أصبح متوارث حتى أنه ينعكس على دور كل منهما خارج المنزل وعلى النطاق العام أيضاً.

2- العادات والممارسات الخاطئة والضارة Harmful Traditional Practices :

هنالك العديد من الممارسات المرتبطة بالعادات الاجتماعية والثقافات القديمة، حيث تعمل على هضم حقوق المرأة كإنسان له دور في المجتمع، ومن ضمن هذه الممارسات:

- الزجر والاضطهاد (يشمل الضرب والإساءة).
- الحرمان من التعليم والعمل والأنشطة الاجتماعية والسياسية.
- عدم الاهتمام من جانب الأسرة لتحقيق ذات المرأة واستقلاليتها، بل على العكس من ذلك نجد أن العادات تشجع المرأة على أن تعتمد على أخيها الرجل مادياً ومعنوياً وثقافياً.
- نظرة الرجل للمرأة وفقاً للاعتقاد السائد بأن المرأة ليست لها القدرات الذهنية والفكرية التي تمكنها من اتخاذ القرار السليم، والقيام بالعمل كما هو المطلوب.
- السيطرة الأبوية والتربية منذ فترة الطفولة، مبنية على عدم المساواة بين البنت والولد المتمثلة في ترشيد دور وواجبات كل منهما على الآخر.
- العادات الضارة مثل انخفاض سن الزواج.
- التقاليد والمعتقدات الخاطئة مثل عدم استخدام وسائل تنظيم الأسرة.

إن كل هذه الممارسات السالفة منها الضار مباشرة بصحة المرأة جسمانياً ونفسياً، ومنها يعمل ما على حرمانها اقتصادياً واجتماعياً، ومنها ما يقلل من تحقيق الذات وصولاً للرفاهية والمساواة والمشاركة المطلوبة.

إن مفهوم النوع الاجتماعي يجعلنا نحلل العوامل التي تؤدي إلى عدم المساواة والعدالة بين الجنسين كما يمكننا من التعرف على الأساليب التي ينبغي اتباعها لتحقيق تلك المساواة والعدالة، والشكل المبين أدناه يوضح كيف يساعد تحليل مفهوم النوع الاجتماعي في التعرف على المجالات التي لابد أن نحققها من أجل تحقيق المساواة للوصول إلى الهدف.

أهمية إدراج مفهوم النوع



❖ رابعاً: المداخل المستخدمة من قبل الجهات المانحة لإدماج المرأة في التنمية:

1- مدخل الرعاية Welfare Approach (1950-1970) :

يفترض هذا المدخل أن الأسرة هي الوحدة التي يقوم فيها الرجل بالدور الإنتاجي وتقوم المرأة بالدور الإنجابي، ويهدف إلى إشراك المرأة في التنمية لجعلها أماً ذات وضع أفضل، ويعترف هذا المدخل بدور المرأة الإنجابي ويسعى إلى مساعدتها لتلبية الاحتياجات العملية لهذا الدور من خلال المساعدات الغذائية، وتنظيم الأسرة، وإجراءات درء سوء التغذية، ومن هذا المنطلق تعتبر المرأة منتفعاً سلبياً من التنمية لأنها تكون متلقية للرعاية، ولا يزال هذا المدخل الأكثر انتشاراً لكونه لا يشكل تحدياً للمجتمع ولا يضع المرأة خارج وموقعها التقليدي، وقد صرفت 9% من مخصصات التنمية على مشاريع وبرامج الرعاية في تلك الفترة الزمنية.

2- مدخل المساواة والعدالة (1975-1985) Equity & Equality Approach :

يهدف هذا المدخل إلى كسب العدالة والمساواة للمرأة في عملية التنمية، وذلك عن طريق زيادة مساهمتها في الإنتاج خارج المنزل، من خلال منحها فرصاً اقتصادية وسياسية متساوية مع الرجل، ويدرك هذا المدخل الدور الثلاثي للمرأة وهو (السعي إلى مواجهة الاحتياجات الاستراتيجية من خلال التدخل المباشر للدولة وتشجيع الاستقلال الذاتي السياسي والاقتصادي وتقليل عدم المساواة مع الرجل) ويواجه هذا المدخل نقداً يقوم على أساس أنه يجاري الحركات النسائية في المجتمع الغربي، ويعتبر غير مستحباً من الحكومات العامة.

3- مدخل مكافحة الفقر Anti-Poverty Approach :

من المبادئ الأساسية للتنمية التغلب على الفقر، ويتمثل ذلك في جعل المرأة الفقيرة قادرة على زيادة إنتاجيتها، ويعزى فقر النساء إلى أنه قصور في إنتاجيتها وضعفها في الحصول على الدخل، وليس نتيجة للتقليل من شأنها وإخضاعها، ويشير إلى قدرة النساء على المساهمة في حلول مشاكلهن.
ويعترف هذا المدخل بالدور الإنتاجي للمرأة ويسعى إلى تلبية الاحتياجات العملية عن طريق المشاريع الصغيرة المدرة للدخل، إلا أن هذا المدخل يزيد من الأعباء على المرأة إضافة إلى الأعباء المنزلية وفوق ذلك أنه يستمر في التعامل معها ضمن موقعها داخل الأسرة أكثر من كونها إنسان مستقيل، ويعزى فقر النساء إلى أنهن لا يمتلكن الأرض ورأس المال إضافة إلى التفرقة النوعية في العمل والسوق.

4- مدخل الكفاءة Efficiency Approach :

ويفترض في هذا المدخل أن المخططين التنمويين لم يأخذوا بعين الاعتبار القضايا الخاصة بالنساء، وكذلك قدرتهن على المساهمة في الإنتاج وتحسينه. ويهدف إلى أن تكون التنمية أكثر كفاءة وتأثيراً من خلال المساهمة الاقتصادية والمساواة الاجتماعية للمرأة، وأن مفتاح الحل لمفهوم المرأة في التنمية هو اقتصادي بحت بحيث أن عدم فهم وتقدير دور المرأة سوف يؤدي إلى وجود مشاريع وبرامج غير متوازنة.
إن النظرة المستقبلية لزيادة دخل النساء يأتي من خلال رفع كفاءتهن في أداء مهامهن الخاصة وليس من خلال إشراكهن في أنشطة ومشاريع إضافية مدرة للدخل.
إن أخذ ما تستطيع أن تقوم به المرأة بعين الاعتبار أمر حيوي، وإن زيادة المهارات والتدريب عليها والتعريف بطرق زيادة الإنتاج ورفع كفاءتها، وتقديم التقنيات الحديثة الملائمة، يؤدي إلى جعل عمل المرأة ذو إنتاجية وكفاءة أكبر على مستوى الأعمال الحرفية أو الزراعية المنزلية والموجهة للسوق.

5- مدخل التحرير Emancipation Approach :

ارتبط هذا المدخل بالتنمية الاشتراكية التي كان هدفها زيادة مشاركة المرأة السياسية وتسخير عملها ليلائم متطلبات التنمية القومية، وقد أعطيت المرأة دوراً هاماً في الحزب السياسي.

ويعتبر عمل المرأة جزء حيوي من مقومات التنمية القومية، ولم يكن للمرأة والرجل سلطة مراقبة الإنتاج أو صياغة الأولويات السياسية، ولهذا فإن هذا المدخل يعترف بدور المرأة الإنتاجي ودورها في سياسة المجتمع، ويلبي احتياجات النوع الاستراتيجية من خلال تحسين وضع المرأة الاجتماعي والقانوني، وتتم تلبية احتياجات النوع العملية بالنسبة للمرأة والرجل على حد سواء من خلال توفير الدولة للسلع والخدمات الأساسية، ومع ذلك فإن إعادة توزيع حجم العمل والمسؤوليات بين المرأة والرجل كان محدوداً.

6- مدخل التمكين Empowerment Approach :

هو عملية تمكين النساء وزيادة وعيهن عن طريق توفير الوسائل الثقافية، التعليمية والمادية، حتى يتمكن الأفراد من المشاركة في اتخاذ القرار والتحكم في الموارد التي تعنيهم.

وهو مدخل حديث مصاغ من نساء العالم الثالث، يهدف إلى تمكين المرأة من خلال الاعتماد على النفس، لكن عن طريق الثقافة والتعليم والعمل والتوظيف.

وإن التقليل من شأن المرأة لا يعد مشكلة يخلقها الرجال فحسب، وإنما تشارك النساء أنفسهن فيها، ومن هنا تبرز ضرورة التعبئة الجماعية لزيادة الوعي لدى النساء للتغلب على حالات التمييز في النوع الاجتماعي في المؤسسات، فليس كافياً أن تسعى المرأة للمزيد من التعليم من أجل التقدم، وإنما تحتاج لإنهاء التفرقة العنصرية ضد البنات في النظام المدرسي والوظيفي.

ويلبي هذا احتياجات النوع الاستراتيجية بطريقة مباشرة من خلال تعبئة كاملة وكذلك احتياجات النوع العملية، ويتفادى الربط بالحركة النسائية الغربية.

إن مدخل التمكين يعمل على تيسير توليد الإدراك والوعي لدى الرجل والمرأة تجاه مواضيع النوع الاجتماعي (Gender) وتحليل أسباب وضع المرأة الدوني، ويشمل التدريب القيادي لتمكين مناصري المرأة من الاتصال والتفاعل مع النساء والرجال كأفراد أو مجموعات ولتنظيم النساء لأخذ المبادرة بالتغيير، ويتم التركيز على توليد الوعي كونه الهدف المحوري والرئيسي لهذا المدخل في معظم الحالات، لذلك فإن مدخل التمكين يعمل على تحريك الجماعات النسائية حول البرامج التنموية للتأكد من أن النساء يمارسن سيطرة كافية ومعاملة متساوية كمشاركات ومستفيدات.

7- مدخل المشاركة Participation Approach :

حتى يصبح الناس معتمدين على أنفسهم وذواتهم فلابد من المشاركة في عملية التنمية في كافة مراحلها ابتداء من التعرف على المشكلة وإيجاد الحلول، التخطيط والحصول على الموارد وصولاً إلى النتائج المطلوبة، ولابد أن تعامل المرأة كمشارك كامل الأهلية في دورة المشروع، ولا ينظر لها كمستفيد فقط وهذا يعني أنه يجب أن تسقط الاعتبارات والتقاليد التي تمنح الرجل حق القرار والسيطرة باعتبار أن المرأة لا تملك الكفاءة لأن هذه الاعتبارات تضعف عملية التنمية من منطلق تعزيز عدم المساواة، ويجب أن تؤدي المشاركة إلى التغلب على مظاهر التمييز النوعي.

8- مدخل النوع والتنمية (GAD Approach) Gender & Development :

وهو التحول من تنمية المرأة إلى تنمية النوع الاجتماعي باعتبار أن عدم إدماج المرأة بكافة الأنشطة الحياتية هو نتيجة لسياسة المجتمع السلطوية والتي لم تؤثر سلباً على النساء فقط بل وعلى الرجال أيضاً فأدت إلى قولبة عقلية الرجل الذي آلت إليه السلطة عن طريق الموروثات والتقاليد والفهم الخاطئ للدين، حيث ساهم بذلك في تكوين الوضع الدوني للمرأة، وإن لم يستفيد الرجل من ذلك إلا أنه أتقن تلبية متطلبات القالب الاجتماعي.

وتنمية النوع الاجتماعي هي تنمية الرجل والمرأة معاً، ومن ثم يحاول هذا المدخل تنمية الوعي بالنوع الاجتماعي، وأهليته في دعم مسار التنمية، بمعنى أن يوحد الجنسين ليشكلا قوة واحدة تجمع البعدين الذكري والأنثوي لتحقيق التنمية الحقيقية المطلوبة.

ويسعى هذا المدخل إلى فهم إخضاع المرأة عن طريق تحليل العلاقة بينها وبين الرجل في إطار عوامل هامة ومتصلة مثل الطبقات الاجتماعية، والأنظمة والعرق والدين والسن، ويركز على الكفاءة إلى جانب التعرف على الفرص من أجل تحسين التوزيع للمواد والخدمات وتحقيق العدالة بين النوعين في سياسات برامج ومشاريع التنمية.

كما ويحدد هذا المدخل أن التنمية لا يمكن أن تتم بدون تغيير الرؤى والمفاهيم لأدوار النساء والرجال معاً في المجتمع.

كما يسعى إلى البدء بتلبية الاحتياجات العملية للنوع الاجتماعي لضمان الغذاء والمسكن والماء والاستقلال الاقتصادي، حتى يستطيع الفقير أن يؤمن احتياجاته الأساسية، إضافة إلى أن العمل الجماعي داخل المجتمع وتوحيد قواه ضروري للتغلب على عدم المساواة داخل نفس المجتمع، وإذا ما تم ذلك فإن باستطاعة الرجل والمرأة معاً تطوير الرؤى الخاصة وابتكار استراتيجيات للتغيير، وتحديد وتنفيذ المشروعات الاجتماعية الخاصة بهما معاً.

ولهذا يعتمد مدخل النوع الاجتماعي والتنمية على استراتيجيات ذات حدين من أجل الاعتراف بمصالح المرأة في مجال التنمية كما يلي:

- إجراءات خاصة بالرجل والمرأة معاً.
- مراعاة مصالح الرجل والمرأة في البرامج العامة.

وبما أن المرأة تنطلق من موقع دوني نسبياً فإن من المحتم أن تحوز على دعم ومساندة خاصة حتى تصبح قادرة على المشاركة والاستفادة التامة.

مما سبق يتبين أن مدخل النوع الاجتماعي والتنمية يجب أن يأخذ بعين الاعتبار ما يلي:

1- تحليل الأدوار المختلفة للنساء والرجال داخل المجتمع الواحد ومعرفة العلاقة التكاملية بينهما.

2- لتعرف على توزيع القوة بين النساء والرجال في المجتمع، وتقوية الاعتماد على الذات للأفراد والمجتمع.

3- تفهم أن للرجال والنساء أدوار مختلفة تتأثر بصورة مباشرة وغير مباشرة بالمشاريع التنموية.

4- إن التنمية التي لا تناسب المرأة لا تعتبر تنمية، ومشاكل التنمية يجب النظر إليها من خلال منظور المجتمع المحلي متضمناً النساء.

كما أن الحلول المقترحة يجب أن تعكس رأي أفراد المجتمع المحلي وخاصة النساء، وبغض النظر عن مستوى العدالة والكفاءة وموقعهما في الميزان، فإن التنمية المطلوبة والمراد تحقيقها هو تغيير التفكير والمفاهيم ضمن إطار كلا المستويين: الفرد، والمؤسسي.

لقد واجهت المشاريع التي حاولت إعطاء النساء فرصاً متساوية في المجتمعات السلطوية صعوبات شديدة، إن فرص المساواة لا تعط من خرج المجتمع (البرنامج التنموي) ولكنها تأخذ من داخله، وهذا يتطلب عملاً فعالاً لتمكين الرجال والنساء معاً في المجتمع.

❖ مقارنة برامج (المرأة والتنمية) و (النوع الاجتماعي والتنمية)

النوع الاجتماعي والتنمية	موضوع المقارنة	المرأة والتنمية
تنمية المرأة والرجل معاً	المدخل	يرى أن المشكلة في المرأة
العلاقة بين الرجل والمرأة معاً	التركيز	على المرأة
عدم توازن علاقات القوة والتي تؤدي إلى عدم المساواة في الانتفاع بمشروعات التنمية وعدم المشاركة الكاملة فيها	المشكلة	إبعاد المرأة، والتي تعتبر نصف القوة الإنتاجية.
تنمية عادلة ومستمرة للرجل والمرأة كشريكين في صنع القرار	الهدف	تنمية أكثر فعالية وكفاءة عالية

تمكين الفقراء والنساء وإعادة التوازن للعلاقات في المجتمع	الحل	مشاركة المرأة في عمليات التنمية
-تحديد وتلبية الاحتياجات العملية المرتبطة بالنوع الاجتماعي والتي يحددها الرجل والمرأة معاً من أجل حياة أفضل -تلبية احتياجات النوع الاجتماعي الاستراتيجية للمرأة والرجل . -تلبية الاهتمامات الاستراتيجية للفقراء كمجموعات رئيسية في التنمية	الاستراتيجية	-مشروعات إنتاجية للنساء. -تجمعات نسوية. -مشروعات متكاملة. -زيادة إنتاجية المرأة. -زيادة دخل المرأة. -زيادة قدرة المرأة على رعاية المنزل والأسرة.

❖ خامساً: السياسات والمناهج المتبعة في معالجة قضايا المرأة في العالم الثالث

	الرفاه الاجتماعي Social Welfare
مصادره	هو المنهج الأصلي المتبع في سياسات الخدمات الاجتماعية في فترات الاحتلال وكذلك فترات التحديث المعتمد على النمو الاقتصادي البحت
فترة استخدامه	1950 – 1970 ولا يزال شائعاً في كثير من البلدان
الهدف منه	يستهدف تقديم الخدمات الاجتماعية للمرأة والفقراء والمستضعفين بوجه عام، وهو اتجاه قديم يرتبط بسياسة النمو الاقتصادي والوفاء باحتياجات الأشخاص الأساسية ودمج المرأة في التنمية للقيام بدورها كأم بصورة أفضل باعتبار أن دور الأمومة هو أفضل دور للمرأة في تنمية مجتمعها.
احتياجات المرأة التي يخدمها هذا المنهج والأدوار التي يعترف بها	تهدف الوفاء بالاحتياجات العملية للمرأة في دورها الإنجابي وخاصة ما يتعلق بتوفير الغذاء والتغلب على سوء التغذية وتنظيم الأسرة.
ملاحظات	-ينظر هذا المنهج إلى المرأة على أن دورها سلبي في عملية التنمية وهو لا يتحدى الأوضاع القائمة فيما يتعلق بمكانة المرأة في المجتمع أو العلاقة بين الجنسين مما جعله رائجاً بين الحكومات والمنظمات غير الحكومية التقليدية. -لا يدخل في إطار العلاقات بين الرجل والمرأة أو بين المرأة ومركز السلطة حيثما كانت داخل البيت أو خارجه.

	منهج العدالة Eaulty
مصادره	هذا هو المنهج المستخدم أصلاً في برامج المرأة والتنمية وهو ينبع من فشل سياسات التنمية الاقتصادية التقليدية والتي تعتمد على النمو الاقتصادي والتحديث Modernization كما أنه جاء نتيجة لتدهور الاقتصاد الدولي إذ أن برامج الاستقرار Stabilization والتكيف الهيكلي تعتمد على مساهمة المرأة في التنمية، وهو متأثر بالبحوث التي أوضحت التأثيرات السلبية على المرأة لسياسات التنمية الاقتصادية التقليدية.
فترة استخدامه	بدأ في السبعينات متأثراً بكتابات Ester Boserup وقرار الكونجرس الأميركي المعروف بقرار بيرسي The Percy Amendment والتي ألزمت الوكالة الأمريكية للتنمية أن تأخذ في الاعتبار توجيه مشاريع وبرامج التنمية التي تمولها الوكالةالأميركية للتعاون الدولي في دول العالم الثالث نحو مراعاة احتياجات المرأة كمشاركة ومستفيدة من برامج ومشاريع التنمية، كما أنه يدعم قرارات الأمم المتحدة المتصلة بالحقبة الأولى للمرأة (1967-1985)
أهدافه	تحقيق العدالة للمرأة في عملية التنمية باعتبارها مساهمة فعالة فيها، يركز هذا المنهج على المشاريع الصغيرة المدرة للدخل وبساير منهج مواجهة الاحتياجات الأساسية مثل الملبس والمأوى وتوفير الوقود والمياه الصالحة للشرب.
احتياجات المرأة التي يخدمها هذا المنهج والأدوار التي يعززها	-يعالج الاحتياجات الاستراتيجية للمرأة فيما يتعلق بأدوارها المتعددة وذلك عن طريق برامج ومشاريع تقدمها الدولة. -يستهدف إعطاء المرأة صلاحيات اقتصادية وسياسية تعمل على تقليص الفوارق بين المرأة والرجل.
ملاحظات/تعليقات	-فيه تحد لأنه يكشف عن تبعية المرأة للرجل. -ينتقده البعض على أنه نابع من آراء تحررية غربية ويهدد توازن السلطة بين المرأة والرجل، ولذلك فهو غير مقبول لدى الحكومات في الدول النامية.

	منهج محاربة الفقر Anti-Poverty
مصادره	هو المنهج الثاني المستخدم في برامج المرأة والتنمية وهو يعطي أهمية أقل لمفهوم العدالة بسبب الانتقادات التي وجهت إليه، ويرتبط بمفاهيم إعادة توزيع الدخل والاحتياجات الأساسية.
فترة استخدامه	ما بعد عام 1980 وزاد شيوعه في نهاية الثمانينات وبداية التسعينات.
أهدافه	يضمن زيادة الإنتاج لدى النساء الفقيرات ويعتبر فقر المرأة مشكلة تنموية وليست مشكلة المكانة المتدنية للمرأة في المجتمع.
احتياجات المرأة التي يعالجها والأدوار التي يعترف بها	يعالج الاحتياجات العملية للمرأة فيما يتعلق بدورها الإنتاجي المدر للدخل عن طريق مشاريع صغيرة.
ملاحظات/تعليقات	يركز على النساء الفقيرات كمجموعة منفصلة مؤكداً دور المرأة الإنتاجي فقط. نظراً لقصور الحكومات عن تقديم معونات محدودة للنساء فما زال التركيز يتمثل في دعم مشاريع صغيرة مدرة للدخل عن طريق الجمعيات الأهلية. هذا المنهج هو من أكثر المناهج رواجاً لدى الحكومات والهيئات الدولية المانحة (الممولة للمشاريع والبرامج التنموية)

	منهج الكفاءة Efficiency
دوافعه/مصادره	هو المنهج الثالث والمستخدم حالياً في برامج المرأة والتنمية جاء نتيجة لتدهور الاقتصاد الدولي لأن برامج الاستقرار Stabilization والتكيف الهيكلي تعتمد على مساهمة المرأة في التنمية.
فترة شيوعه	ما بعد عام 1980 وزاد شيوعه في نهاية الثمانينات وبداية التسعينات.
أهدافه	-ضمان تنمية متكافئة وفعالة. -ربط مساهمات المرأة بنجاح البرامج والمشاريع.

الاحتياجات	الوفاء باحتياجات المرأة العملية في فترات تدهور الخدمات الاجتماعية، وذلك بالاعتماد على أدوار المرأة الثلاثة ومرونة وقت المرأة.
ملاحظات/تعليقات	ينظر إلى المرأة من منطلق قدرتها على تقديم الخدمات Delivery Capacity والعمل خلال فترات عمل ممتدة وغير محددة. هذا المنهج هو من أكثر السياسات رواجاً لدى الحكومات والهيئات الدولية المانحة (الممولة للمشاريع والبرامج التنموية).
	منهج التمكين Empowerment
مصادره	هو أحدث السياسات وأكثرها تداولاً في الوقت الحاضر: -نبع نتيجة لفشل منهج العدالة. -تحبذه الحركات النسائية في العالم الثالث وبعض المنظمات الأهلية الشعبية. -هذا المنهج بدأ يغلب على الكثير من الهيئات الدولية والممولة للمشاريع وخاصة منظمات الأمم المتحدة مثل اليونيسيف وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي كما يتضح من تقرير التنمية البشرية للعالم الصادر عن هذه الهيئة الأخيرة في عام 1995.
فترة شيوعه	1975- 1995
أهدافه	تمكين المرأة عن طريق الاعتماد على الذات والقضاء على كل أنواع تبعية المرأة واستكانتها اجتماعياً أو اقتصادياً أو سياسياً.
احتياجات المرأة	الوفاء بالاحتياجات الاستراتيجية للمرأة من خلال أدوارها الثلاثة.
ملاحظات/تعليقات	حاز على تأكيداً كبيراً خلال المؤتمر الرابع للمرأة المنعقد في بيجين عام 1995 وهو أكثر السياسات شمولاً ويسعى إلى المعالجة الاستراتيجية لقضايا التفاوت بين الجنسين. وما زال يقاوم في معظم البلاد العربية حيث يؤول بأنه يعني سيطرة المرأة وتحكمها في الرجل.

مفاهيم تنموية

1-التنمية:

هي إحداث تغيرات جذرية على المستوى الاجتماعي والاقتصادي بهدف إكساب المجتمع القدرة على التطور الذاتي لتحسين نوعية الحياة والاستجابة للحاجات الأساسية لأعضائه.

2-التخلف:

حالة من بطء عمليات التنمية في المجتمع وما يصاحبها من تدهور ظروف الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وعدم القدرة على الاستجابة لحاجات الأفراد الأساسية.

3-التحديث:

هو العملية التي تتحقق بها التنمية، ويعني الانتقال من الحالة التقليدية إلى الحالة الحديثة، أي تحسين وتطوير الاقتصاد والسلوك والثقافة، بحيث تنتقل من نمط قديم إلى نمط حديث ولذلك فإن التحديث يساعد المجتمعات على تحقيق التنمية، عبر تطوير اقتصادها، وأنماط الحكم فيها، وأنماط السلوك السائدة، ويرتبط ذلك بشكل أساسي بالتطور التقني واستخدام التكنولوجيا الحديثة.

4-النمو:

عملية طبيعية وتلقائية تحدث دون تخطيط مسبق أو دراسة (النمو السكاني) وهو زيادة ثابتة أو مستمرة تحدث في جانب معين من جوانب الحياة.

5-التغير:

كل تنمية هي تغير بالضرورة، إلا انه ليس العكس صحيح بالضرورة والتغير هو كل الاختلافات التي تطرأ على أي ظاهرة من الظواهر الاجتماعية خلال فترة معينة من الزمن مهما يكن اتجاه التغير.

6-الحداثة:

نهج علمي عقلاني يمتاز بمجموعة من القواعد العامة التي تسهم بشكل كبير في تحديد الرؤية الحضارية للمجتمع الذي يقربها. (حالة اجتماعية حضارية).

<u>وهذه النقاط المحوري هي:</u>

- الإقرار بأن المعرفة غير ممكنة إلا من خلال طرفيها العقل والتجربة، وبالتالي المعرفة العلمية هي أساس العقلانية.

7-التغيير:

تعديل جذري في البنى القائمة في المجتمع، وهو يعني انتقال شامل وليس جزئي في مختلف مناحي الحياة، من وضع إلى وضع أخر مختلف تماماً ويتميز بدرجة واسعة من المشاركة السياسية والشعبية وفق عمليتي هدم وبناء مترابطتين بإزالة البنى القديمة وألياتها وإحلال بنى وآليات جديدة مكانها

8-الإصلاح:

إجراء تعديل ينصب على البنى القائمة بتبديلها أو تبديل بعض مكوناتها لضمان تطورها وقدرتها على الاستجابة لأوضاع وحاجات مستجدة.

وقد يكون شاملاً: وهنا يقترب من التغيير.

وقد يكون جزئي: إصلاح سياسي، اجتماعي، قضائي، ديني، اقتصادي.

9-التطوير والتحديث:

شعار يهدف إلى المحافظة على المحافظة على أسس الواقع الراهن لكن في سبيل تحسين أداء البنى والآليات القائمة وتأهيلها للتكيف مع ما حدث من تغيرات داخلية وخارجية.

10- التقدم: حالة اجتماعية اقتصادية ثقافية ممتازة برفاهية التي يصل إليها المجتمع نتيجة الاستغلال العقلاني للموارد الطبيعية البشرية.

معايير التقدم:

1- ديمغرافية: نسبة ولادات، الوفيات، الأجل المتوقع عن الولادة.

2 - اجتماعية: الدخل، خدمات صحية، تعليم، تغذية.

3- اجتماعية: الناتج الوطني الخام، اليد العاملة في قطاع الخدمات، مستوى أداء الزراعة والصناعيين.

4- معايير إضافية: ديمقراطية، التزام بحقوق الإنسان.

= علم الاجتماع في الوطن العربي وموقفه من قضايا المرأة: =

يتسم علم الاجتماع في الوطن العربي بأنه علم ناقل لا ناقد. وفي نقله محافظ لا يواكب آخر ما توصل إليه العلم والجدل النظري في العالم. رغم وجود محاولات جادة قدمها عدد من باحثي الاجتماع وعلمائه العرب. إلا أن هذه المحاولات تدخل في نطاق الاستثناء ولا تشكل القاعدة. فإلى ونقت قريب ظلت المدرسة الوضعية ثم البنائية الوظيفية هما النظريتان المهيمنتان على توجه علم الاجتماع وباحثيه في البلدان العربية. الذين اهتموا بدراسة مجالات التصنيع والتحضر والأسرة والانحراف والجريمة، إلى غير ذلك من المجالات. وعلى الرغم من أن هذه الموضوعات، وتلك المجالات من البحث قد تطورت في مجتمعات أوروبا مع نشأة النظام الصناعي الرأسمالي، إلا أنها ظلت الشغل الشاغل لكثير من الباحثين والدارسين العرب لفترة طويلة، بصرف النظر عما يميز الواقع العربي من خصوصيات، يرجع بعضها إلى انتماء هذا الجزء من العالم إلى بلدان الأطراف، ويرجع بعضها الآخر إلى خصوصية المرحلة التاريخية التي تمر بها مجتمعات المنطقة، وطبيعة قوى الإنتاج وعلاقاتها السائدة، وما يرتبط بها من أنساق ثقافية وقيمية. ومع هذا فقد بدأت في الآونة الأخيرة تظهر ملامح تيار نقدي على الساحة العربية، شجع ظهوره، نمو التيار الراديكالي في علم الاجتماع الغربي والأميركي، ثم ظهر نظرية التبعية، التي حاولت أن تفسر العلاقات الاقتصادية والسياسية، التي تربط مجتمعات الأطراف بالنظام الرأسمالي العالمي.

إلا أن الوضع لم يكن كذلك فيما يختص بدراسة أوضاع المرأة العربية، مما يجعلنا نؤكد أنه لم يكن هناك اهتمام كاف بقضايا المرأة العربية، يسمح بإيجاد تيار يولي هذه القضية اهتماماً خاصاً في البحث والدراسة سواء على المستوى النظري والمرجعي لمعظم الباحثين في هذا المجال، وقد توجه معظمهم لدراسة أوضاع المرأة كمتغير تابع في مجالات كالأسرة وعلاقاتها ومشكلاتها، والتصنيع، والانحراف، ومشكلات الخصوبة والانفجار السكاني، إلى غير ذلك من البحوث.

ويمكن بإلقاء نظرة سريعة على معظم البحوث والدراسات، التي اهتمت بدراسة المرأة العربية، تصنيفها إلى ثلاثة اتجاهات أساسية:

1- المرأة والأسرة.

2- المرأة والمشكلات السكانية.

3- المرأة والتنمية.

وتتركز معظم بحوث الاتجاه الأول حول موضوعات مثل: الأسرة والطفولة، التنشئة الاجتماعية، مشكلات الطلاق، الانحراف، التعارض بين دوري المرأة في الأسرة والعمل، قوانين الأسرة والأحوال الشخصية... إلى غير ذلك من الموضوعات.

أما الاتجاه الثاني فقد ركز اهتمامه على دراسة موضوعات مثل: العلاقة بين الخصوبة العالية للمرأة ومشكلة تنظيم الأسرة، الخصائص الديمغرافية للمرأة، أثر التعليم في المشكلة السكانية، أثر العمالة في خصوبة المرأة.

أما الاتجاه الثالث، فقد كان أكثر تطوراً في تناول قضايا المرأة بالقياس للاتجاهين السابقين، بخاصة تركيزه على موضوعات مثل دور المرأة في التنمية، أثر التعليم في وضع المرأة، دور المرأة العاملة في المجتمع، المرأة والتنمية المحلية، مشكلات المرأة العاملة... الخ.

ويمكن أن توجه بعض الانتقادات النظرية والمنهجية، إلى البحوث والدراسات التي تناولت موضوع المرأة، أهمها:

1- انطلقت الدراسات من تصور نظري محافظ، أدى إلى دراسة المشكلات التي قد تكون المرأة طرفاً فيها، أكثر من دراستها للمشكلات التي تعاني منها المرأة.

2- اتسمت معظم تلك البحوث والدراسات بالتجريبية، فلجأت إلى وصف وتقرير أوضاع قائمة، أكثر من محاولتها تفسير وتحليل العوامل والأسباب التي خلقت هذه الأوضاع.

3- التركيز على المرأة كمتغير تابع Dependant Variable في معظم البحوث والدراسات. حتى تلك التي اهتمت بموضوعات المرأة والتنمية، سعت إلى التعرف على الدور الذي يمكن أن تساهم به المرأة، أكثر مما حاولت أن تبين ما يمكن أن تسهم به التقانة في تطوير أوضاع المرأة وتحسينها.

4- ركزت معظم البحوث اهتماماتها على شرائح اجتماعية من النساء في المجتمع، وبالتحديد شرائح المرأة في الفئات المتوسطة، وأهملت الجموع الواسعة من النساء في الطبقات الفقيرة، سواء في الريف أو البادية أو الحضر.

إن الإهمال وعدم الاهتمام الواضحين بدراسة قضايا المرأة العربية وأوضاعها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والقانونية والثقافية، مسألة تحتاج إلى وقفة من علماء الاجتماع العرب. صحيح أن وضع المرأة جزء لا يتجزأ من الواقع الاجتماعي والاقتصادي والثقافي لمجتمعات المنطقة، إلا أن هناك خصوصية يتمتع بها وضع المرأة من اضطهاد وقهر مركب واقع عليها. فهناك اضطهاد يقع عليها، بحكم انتمائها إلى عالم كان ولا زال مطمعاً للاستنزاف والقهر والاستغلال، من قبل الاستعمار في شكله القديم والحديث. وهناك اضطهاد تخضع له بحكم انتماء غالبية النساء العربيات إلى الطبقات الفقيرة الكادحة، واضطهاد ثالث تخضع له بحكم أنها امرأة تعيش في مجتمعات أبوية تمنح القوة والسيادة للرجل، وتسلب المرأة كثيراً من حقوقها الاجتماعية، وتختزل طاقاتها الإنتاجية والإنسانية إلى مجرد كونها كائناً بيولوجياً من خلال التأكيد على وظيفة الإنجاب ورعاية الأسرة والأبناء على حساب غيرها من الوظائف. واضطهاد رابع تخضع له المرأة بحكم الثقافة التقليدية المتزمتة، والتي لا ترى في المرأة إلى جسداً يجب تغطيته وعزله وإحكام الرقابة عليه.

واقع المرأة العربية:

مدخل منهجي:

يوحي إدراج مسألة المرأة العربية، ضمن أي استعراض لقضايا الوطن العربي، بأن للمرأة قضية نوعية، أو أنها قضية متميزة لا يطرح مثيل لها في المجتمع.

ولإيضاح هذه القضية، نقول بداية: إن قضية المرأة ليست خاصة بها فقط، بل إن ما يطرح بصددها للبحث والتحليل ليس سوى عرض من أعراض إشكالية الإنسان العربي، وإن ما يجيز لنا بحث مسألة المرأة العربية نوعياً هو الحاجة إلى الكشف عن خفايا إشكالية المجتمع العربي، هذه الخفايا التي تجسدها المرأة في أدوارها ومكانتها وتوجهاتها ونظم التوقع الاجتماعي. والتي تشد إلى الوراء، وتعوق عمليات التغيير. وهي

قوى لا بد من كشفها والتصدي لها إذا أردنا لمخططات التنمية أن تعطي نتائج إيجابية، تساهم في تغيير الواقع الحالي العربي.

ويشكل واقع المرأة في أي مجتمع معياراً فعلياً لقياس درجة نمو المجتمع وتطوره. أن حدود تقدم هذا المجتمع هي نفسها درجة تقدم المرأة فيه. وتقدم الرجل وتطويره مرتبط بشكل وثيق بتطوير المرأة وتقدمها. فمن غير الممكن أن يتقدم فعلياً بمعزل عن المرأة. وحيثما يكون هناك تخلف وقهر اجتماعي، يكون نصيب المرأة منه وافراً، وحظها من الفرص أقل. فالتقدم لا يقاس فقط بحده الأعلى، بل بخاصة بحد الأدنى، أي بوضعية الشرائح الاجتماعية الأكثر غبناً. ويمثل هذا الحد الأدنى عناصر الإعاقة والتعطيل لتطور المجتمع. فطالما بقيت المرأة مقهورة ومحرومة من كونها إنسانة، ستظل بالضرورة مشدودة نحو الخرافة ومحكومة بالجمود. حيث تعزز من موقعها هذا قوى مقاومة التغيير، من خلال تمثلها الوضع القائم على أنه وضع لا بد من الحفاظ عليه والدفاع عنه. بل إنها تعيد إنتاج هذا الواقع من خلال عرس معاييره وتوجهاته في أعمق أعماق أبنائها وبناتها، وفي مرحلة تكون لها فيها السيطرة شبه الكاملة عليهم.

ولما كانت وضعية المرأة تشكل التعبير الظاهري عن وضعية الرجل الأكثر خفاءً، وأن درجة تقدم المرأة هي معيار مدى تقدم المجتمع، فإن طرح قضية المرأة يصبح طرحاً لقضية الإنسان العربي، وإن البحث عن معوقات تقدمها هو كشف عن معوقات تقدم المجتمع العربي نفسه. فما هي وضعية الرجل الخفية هذه التي تعبر المرأة عنها؟

سنحاول في هذه الدراسة الإجابة عن هذا السؤال، من خلال تحديد الاستلابات في أوجه القهر التي تظهر في وضعية المرأة، وصولاً إلى الكشف عن ترسخ تلك في واقع الرجل وعلاقته بالمرأة، وفي بنية المجتمع نفسه. والغاية من ذلك تحديد البنى المسؤولة عن ذلك، بغية تغييرها لإفساح المجال أمام انطلاق عملية التغيير، لأن بنى العلاقات الاجتماعية تستمر في إعاقة عملية التغيير رغم كل مخططات التنمية الكبرى، من خلال تكوين بنى نفسية مطابقة لها، تميز ذاتية الإنسان وديناميات تحركها.

كذلك نتعرف على كيفية تغلغل علاقات التسلط والقهر إلى ذاتية المرأة العربية، حتى تبدو وكأنها جزء من طبيعتها. الأمر الذي يدفع المرأة إلى التمسك بهذه العلاقات، وما

تتضمنه من قيم ومعايير وأدوار، تصبح قيمها الذاتية، وتشكل إطار تطلعاتها ونظرتها إلى ذاتها، وإلى الوجود، وبالتالي محركاً لسلوكها.

وتستند أطروحتنا التي نتبناها في هذه الدراسة إلى نظرة في التخلف، مفادها أنه مسألة تتجاوز البعد الاقتصادي والتقاني وحتى التعليمي، وصولاً إلى أنه نظام يشكل وحدة تأثير متبادلة من العلاقات التالية: التأخر الاقتصادي – التقاني، التأخر الاقتصادي – الاجتماعي، الاستنزاف الاستعماري القديم، الاستغلال الاستعماري الجديد، التبعية بكل أشكالها. هذا النظام المعقد له أولياته وديناميات وتعبيراته المتنوعة وسيرورته ونظم علاقاته، وقوى إعادة ومن الواضح أن نصيب المرأة من هذا النظام هو الأكبر، الأمر الذي يبرر لنا البحث في واقع المرأة العربية.

أوجه استلاب المرأة العربية: مهمة جداً

معنى الاستلاب:

يعود أصل هذه الكلمة إلى اللغة اللاتينية Aliènation التي لها تفسير قانوني (انتقال مال أو حق بيعه) ، وتفسير سيكولوجي (الضعف الفكري العام) ، وتفسير علم الاجتماع (انحلال الرابطة بين الفرد والآخرين)، وتفسير ديني (انحلال الرابطة بين الفرد والآلهة). وترتدي كلمة الاستلاب في اللغة الألمانية Entremdung معنى حرفياً هو (جعله غريباً عن).

ويمكن القول باختصار إن الاستلاب أو الاغتراب حالة سيكو اجتماعية تسيطر على الفرد سيطرة تامة تجعله غريباً عن بعض نواحي واقعه الاجتماعي، وهو شكل من أشكال الاعتداء على إنسانيته من خلال رفض الاعتراف به ككيان آخر كامل وقائم بذاته، مغاير لنا ومستقل عنا ومحدد لكياننا. ويصبح بالإمكان تحويل الإنسان إلى أداة من خلال رفض الاعتراف به. وحين تتم عملية سحب الاعتراف هذه، يصبح الاعتداء على حقه في إنسانيته كاملة ممكناً، إذ لا يتم التعامل في هذه الحالة مع إنسان، بل مع أسطورة، أو شيء، مما يجعل هذا التعامل مباحاً ومبرراً. تلك هي العملية التي تتم في كل علاقات التسلط والقهر، سواء اتخذت شكل استعمار، أو اعتداء جسدي، أو استغلال، أم هيمنة.

ومن هنا فالحديث عن استلاب المرأة واختزال كيانها ليس مسألة منفصلة عن عملية التسلط والقهر، بل تمثل أجد أبرز نماذجها.

تتم العملية في مرحلتين أولاهما، الاختزال الذي يمهد السبيل إلى الثانية وهي الاستلاب الذي حول المرأة إلى أداة، أو يخضعها لشتى ضروب الاستغلال.

اختزال كيان المرأة

معنى الاختزال:

هو عملية نفسية علائقية، يختصر فيها الشخص الآخر إلى أحد أبعاده، أو أحدى خصائصه، أو إحدى وظائفه. ويبنى انطلاقاً من ذلك حكم يعمم على كل وجوده. وهكذا لا نعود ندركه إلى كونه تلك الصفة أو الخاصية. وفي هذا بالطبع اعتداء على إنسانيته وغناها، واعتداء على حريته في أن يكون غير ما نريد.

ويتخذ الاختزال طابعاً سلبياً في معظم الأحيان، كأن لا ترى في الشخص إلا إحدى خصاله السيئة وتوحده معها، وهنا تتدخل التحيزات والأحكام المسبقة والأفكار المنمطة كثيراً، وتؤدي إلى مواقف إدانة وتعصب.

ولكن قد يختزل الآخر إلى إحدى خصاله الطيبة، كاختزال المرأة إلى مجرد دور الأم فقط مع ما له من قيمة وأهمية. وهكذا فالميول الاختزالية تمنع رؤية الآخر على حقيقته، فهي قد تبخسه، أو ترفعه إلى مصاف المثل الأعلى. وتنطلق الميول الاختزالية من اتجاهات أنانية، مركزية، بحيث لا يكون الآخر سوى ما نريده له. هذه الميول تتضمن لا محالة بذور الصراع العلائقي.

والمرأة العربية شأنها في ذلك، شأن المرأة والرجل في الكثير من بلدان الأطراف تتعرض للقهر والاستغلال، تؤدي إلى اختزال كيانها، وتحولها إلى مجرد أسطورة، أبرز ما يشيع منها هي أسطورة حواء، وما يلفها من غموض وتجاذب انفعالي في الموقف منها، والتعامل معها. وتتضخم الأسطورة التي تلف المرأة وتأسرها، كلما ازدادت الغموض والتجاذب الانفعالي. وهو ما يؤدي إلى تغييب كيانها الإنساني الطبيعي والمشروع، ويجعل الهوة كبيرة بينها وبين المتسلط. وكلما كبرت الهوة، ازدادت معها الغربة التي تبيح كل ألوان القهر والاستغلال، أو فرض وظيفة الأداة عليها.

تنمية د.إسعاف حمد مقرر

ويؤدي الاختزال في كل الحالات إلى اختصار كيان المرأة إلى إحدى صفاته، أو خصائصه، أو وظائفه، والتعامل مع هذه الخاصية أو تلك الوظيفة في حالة تجاهل تام للكيان الكلي، المتنوع الوجوه والمتعدد المستويات. وهكذا لا نعود نرى من المرأة إلا ما نريد أو نحتاج، خدمة لرغباتنا وأغراضنا وأهوائنا التي تختلف من حالة إلى أخرى. فتحدث مبالغة في تثمين هذه القيمة وإعلاء شأنها وصولاً إلى مثلنتها (رفعها إلى مستوى المثل الأعلى) في الاختزال الإيجابي، ويحدث تبخيس في قيمة المرأة في الاختزال السلبي. ولكن النتيجة في الحالتين واحدة، حيث نرد الكل إلى أحد أجزائه أو وظائفه، ونبيح لأنفسنا التحكم فيه أو تسخيره.

وتأخذ أشهر أشكال الاختزال السلبي طابع الأحكام القطعية والمطلقة والشاملة التي تطلق على المرأة في الأوساط التي تنفشى فيها علاقات التسلط والقهر، ثالوث المرأة القاصر، والمرأة العورة، والمرأة الانفعالية. حيث تعيش هذه المرأة كعبء على أسرة أهلها ثم ينتقل العبء إلى أسرة زوجها.

فهي عاجزة لا تستطيع أن تحكم عقلها، وتنظر في أمرها، وتدير أمورها بنفسها لأن الانفعال يطغى عليها، والعجز وقلة الحيلة يميز كيانها. ولابد م وصاية عليها، تبرر ردها إلى مواقع التبعية التي تتفاوت في شدتها، وصولاً إلى حرمانها حق القول أو القرار فيما يتعلق بوجودها ومصيرها. وترسم الوصاية عليها مسار حياتها محولة إياها إلى مجرد أداة منفذة. ولا يقتصر الأمر في هذه الحالة على الهم المادي أي همّ إطعامها وكسائها وتزويجها، بل يتعداه وصولاً إلى هم السمعة. لأن المرأة القاصر هي في آن معاً امرأة عورة، وهي كذلك انفعالية، لابد لها من سترٍ لعورتها والرقابة عليها من الانزلاق إلى ما لا تحمد عقباه، كونها معرضة للانحراف في انفعالاتها. وتشكل المرأة العورة التي يجب أن تُستر وتراقب هماً دائماً لأهلها وينتقل الهم نفسه إلى أسرة الزوج، حيث يسقط زوجها كل قصوره الذاتي النابع من وضعية القهر وما فيها من مهانة لكيانه. هذا القصور عن منع استباحة جهده وكيانه في عملية القهر والاستغلال، يشكل آلاماً ذاتية دفينة له، تهز كيانه وتقلق وجوده، الذي يصبح غير محتمل طالما استمرت وضعية القهر. وحتى يستعيد شيئاً من التوازن الوجودي، ويتعامل مع صورة للذات يمكن له أن يتحملها، لابد له من التنكر لقصوره.

ويتم هذا التفكر من خلال إلقائه على المرأة العورة القاصر. وبهذا يتوصل إلى احتمال وضعيته المأزقية في الخارج من خلال تركيز اعتباره الذاتي، ومصدر كبريائه على الداخل، أي على الحفاظ على سمعة نسائه حين يسترهن. ومن هنا مفهوم السترة وأهميته في الأوساط المستغلّة والمقهورة. وهو مفهوم مزدوج الطابع. فهو اقتصادي (السترة المادية) وجنسي (سترة عيوب المرأة).

ويفسح هذا الاختزال الثلاثي الذي يجعل من المرأة عبئاً وتابعة، لاختزال رابع ينتج عنه، هو المرأة الخادم. وهنا تحاط المرأة بأسطورة الأداة المسخرة لخدمة الأخوة وهي صغيرة، وخدمة الزوج وهي كبيرة، وذلك بقاء تحمل عبئها وستر عورتها. لا أهمية لها إلا إذا قامت على شؤون منزلها، ولا وظيفة لها إلا في استنزاف طاقاتها في جهد صامت صابر. هذه الوضعية تحرم المرأة فرصة التعليم والتأهيل الذي ينظر إليه كجهد ضائع وتوظيف مالي لا مردود له، طالما أنها ستصبح زوجة وتقبع في المنزل. وسنرى أن اختزال المرأة إلى هذا البعد (المرأة الخادم) هو الخطوة الأولى الضرورية لاستلابها اقتصادياً، حيث توضع في وضعية الطاقة الإنسانية التي تبذل جهداً غير مثمن.

ويتخذ اختزال سلبي آخر شكل ثنائي: الغواية والمكر، الذي يلخصه القول الشائع (كل البلاء من النسوان) أبلغ تشخيص. فأسطورة حواء اللعوب التي تغرر بالرجال وتغويهم، أو تنصب لهم شركها، وتوقعهم في حبائلها، هي من الأمور الشائعة في حياتنا، والتي لا يمكن تجاهلها.

ومن الملفت للنظر كثرة هذه التعابير في اللغة العربية، حين الحديث التقليدي والشائع عن المرأة، مما يذهب إلى توكيد صحة ما نقول. فالمرأة التي تغرر بالرجال وتغويهم بشكل يصرفهم عن القيام بواجباتهم العامة، تصبح خطراً لا بد من التنبه له ومقاومة الوقوع في إغراءاته. وفي كل الحالات فهي العقبة التي تعيق الوصول إلى الأهداف وتفسد المساعي. وما أكثر ورود تلك الثنائية في أفكارنا وأحاديثنا التي تطرح ما بين بديلين: النساء أو النضال، النساء أو تحقيق الذات، وهي ثنائية الاختيار ما بين الشر والخير، الضلال أو الهدى.

يسقط الرجل هنا احباطاته العاطفية والجنسية على المرأة الغاوية، دون أن يدري أن غواية المرأة هي الوليدة المباشرة (ولكنها غير الشرعية) لإحباطات الرجل (غير

المعترف بها). وهنا أيضاً يحارب الرجل نزواته ورغباته التي تتصاعد نتيجة الإحباط، إلى الحد الذي يهدده بفقدان السيطرة عليها وعلى ذاته، من خلال إسقاطها على المرأة محملاً إياها كل الوزر. فبذلك يتخلص من مشاعر الإثم والثورة على الذات، من خلال التنكر لما يعتمل في داخله. وهنا تصبح الحرب على المرأة الغاوية مشروعة وضرورية حيث يضاف المكر إلى الغواية، محولاً إياها إلى أسطورة الشر الخالص. وتهدف هذه الحرب في النهاية إلى قمع المرأة وتشديد السيطرة عليها، كي تظل أداة لخدمة أغراض القهر، تحت شعار قهر الشر والغواية. ويتخذ أحد أوجه استلاب المرأة وإعادة إنتاجه كما سنرى لاحقاً، شكل تمثلها لهذا الدور ومحاولة لعبه كإحدى الإمكانات التي تظل متاحة كي تجد مكانة لها، أو تثأر لعملية استلابها.

وتؤدي عمليات الاختزال هذه إلى استباحة استلاب المرأة وتبرر مشروعية قهرها، أو تحويلها إلى أداة لخدمة أغراض الرجل وغاياته، أو أداة لإسقاط رغباته التي لا يقوى على مجابهتها والجهر بما وتحمل تبعاتها.

أما الاختزال الإيجابي: فيتخذ طابع المرأة الأم أو طابع المرأة الوجاهة الاجتماعية وتبقى العملية كذلك اختزالاً طالما أنها تنكر لكل كيان المرأة في جميع أبعاده، واختصار له إلى أحد مظاهره أو وظائفه فقط. حيث تختزل المرأة الأم إلى أسطورة التفاني والعطاء دون حدود لتضحيتها، أو حبها وحنانها. فهي ينبوع الحب الذي لا ينضب، والرجاء الذي لا يخيب، والملاذ الأمين، والعزاء الأكيد حين تقسو الحياة ويعز الأصدقاء. وقد أفرط الرجل في المبالغة كي تكون له عزاءً عن قهره، ودواء لمعاناته، وملاذاً يهدئ روعه. وهنا أيضاً تختزل المرأة إلى وظيفة حنان الأمومة خدمة لحاجات الرجل المقهور. وقد يكون هذا الاختزال على حساب بقية أوجه كيانها كامرأة شريكة للرجل، وصنو له في النشاطات العامة، وصناعة المصير. فهو يحولها إلى أسطورة أم تعطي بلا حدود ولا مقابل في الداخل، تعويضاً عما فقده في الخارج. وقد تربى المرأة وتنشأ لكي تكون مجرد أم، لا قيمة اجتماعية فعلية لها إلا إذا قامت بهذه الوظيفة في حالة من التنكر لرغبتها في الانطلاق والمشاركة حيث لا تكون إلا جسداً ينجب ويعطي.

ويشكل اختزال المرأة إلى وظيفة الأمومة دون ما عداها، أحد أقوى عوامل إعادة إنتاج المجتمع لقوى مقاومة التغيير فيه. حيث تغرس الأم من خلال موقع السلطة المؤثرة، في أبنائها قيم الحفاظ على الوضع الراهن والشد إلى الوراء.

ويتكرر **اختزال المرأة الوجاهة الاجتماعية في الفئات المحظوظة من الناس:** حيث تختزل إلى قيمة الندرة التي تشيع في العالم المتخلف: ندرة الجمال، والحسب والنسب. وقيمة الندرة هذه تجعل من المرأة دمية ثمينة يتباهى صاحبها بملكيتها، للتدليل على ما له من حظ وحظوة. إنها أداة استعراض تفوقه على الآخرين وتميزه عنهم. وتدخل كلفتها العالية وما تستهلكه من الثياب والرياش في باب المباهاة نفسه.

ويتنكر هذا الاختزال لكيان المرأة الإنساني في تنوعه، ويحصره في مظهره البراق. وحين تقع المرأة في هذا الاختزال فهي تستلب فهي وتتمثله كأسلوب لها في الوجود، مما يجعلها تعيد إنتاجه بدورها.

أوجه استلاب المرأة:

يتيح اختزال المرأة إلى وظيفة أو أكثر من وظائفها، أو صفة من صفاتها، عملية استلابها من خلال إلغاء كيانها لصالح إحدى وظائفها، أو إحدى صفاتها، أو أحد أدوارها في الأسرة والمجتمع. ويتوقف الأمر على طبيعة العلاقة التي تتموضع فيها المرأة أو توضع، ونوع الشريحة الاجتماعية التي تنتمي إليها وتنشأ ضمنها. ومهما اختلفت طبيعة الوظيفة الاجتماعية التي توكل إليها، يظل واحداً جوهر العلاقة المفروضة عليها. وتقوم هذه الوظيفة بدور محدد ضمن علاقات التسلط والقهر، حيث تدخل شيئاً من التوازن السيكولوجي على مأزق الرجل كي تصبح وضعية القهر قابلة للاستمرار إلى أجل.

أ- المرأة في العشيرة:

تعد المرأة ملكية مطلقة للعشيرة، تتحول إلى أداة لخدمة أغراض العشيرة. دورها محدد سلفاً، ووظيفتها تنتظر أن تشغلها حين تشب. ليس لها أن تريد أو تختار. ويتخذ الاستلاب

هنا شكلاً صريحاً من خلال مروره بقنوات التقاليد والأعراف. ويبلغ التهديد بالقتل والانتقام أقصى درجاته، إذا رفضت دورها. فأي تمرد أو رفض كتعبير عن كيانها الذاتي هو "ضلال" يجب أن يقوّم بالعنف.

وهذا لا يتم إلا بالقتل "غسلاً للعار" فيما يسمى "جنايات الشرف" وهي أقصى تعبير عن عملية استلاب المرأة وقهرها. إضافة إلى تشكل فعل استرداد تقوم به العشيرة لسيطرتها على المرأة الضالة، وإثبات ملكيتها لها، باعتبار أن القاتل، سواء أكان فرداً أم جماعة، يمتلك الضحية بشكل نهائي من خلال فعل قتله. وهذا الاستلاب نجد ما يقابله عند الرجل في العشيرة. إذ أن حرية المبادرة ليست أكبر كثيراً عنده من حالة المرأة. فإذا لم يقتل جسدياً، فإنه يصفي معنوياً من خلال التشهير والنبذ وحرمانه حق الانتماء إلى العشيرة. فالمرأة كما الرجل في العشيرة مملوكة من قبل الجماعة.

وهي كذلك لتقوم بوظيفتين متكاملتين:

أولاهما تعزيز قوة العشيرة من خلال الإنجاب. حيث تختزل المرأة هنا إلى جسد يتحول إلى مجرد رحم ينجب، قيمته تكمن في درجة خصوبته، وفي قدرته على إنجاب الصبيان تحديداً. وعندما يستنزف قد تهمل وتدخل المرأة في حيز النسيان، كما يتزوج الرجل أخرى عليها. ويتم تعزيز قوة العشيرة من خلال رسم مصيرها الزوجي سلفاً ومنذ البداية، فيحدد لها زوجها من الأقارب دون أي اعتبار لفرص نجاح العلاقة الزوجية والانسجام بينهما. وهذا التحقيق المسبق، يستلب المرأة أيضاً من خلال تحويلها إلى أداة لتعزيز الروابط الداخلية في العشيرة، وتمتين لحمتها في وجه التناقضات الداخلية الخفية. وليس حال الرجل الذي يفرض عليه زواج من هذا القبيل أكثر إشراقاً على العموم، فهو لابد أن يرضخ لهيمنة العشيرة، إذا أراد الحفاظ على مكانته فيها.

أما الوظيفة الثانية التي تكون المرأة أداتها فهي المصاهرة التي تؤدي إلى إقامة تحالفات بين العشائر، لا يكون الزواج فيها فعل اختيار حر من قبل المرأة، بل لابد أن يكون بناء لمصلحة أو غنماً يعود على العشيرة، أو على ولي أمرها.

فمن خلال اختزال كيانها إلى ثالوث المرأة القاصر والعورة والانفعالية، تحشر في وضعية الطرف الأقوى. وهي وضعية حيوية لصراع العشيرة مع العشائر الأخرى.

تنمية د.إسعاف حمد مقرر

وتتبنى المرأة هنا استلابها وتعيد إنتاجه من خلال تقبل وضعية الطرف الضعيف، المسخر لخدمة الطرف الأقوى ويتكرس هذا الاستلاب من خلال تبخيس الكيان الأنثوي. (والتبخيس هو الحط من قيمة شيء أو إنسان، تحدث هذه الظاهرة كثيراً في علاقات الاستغلال والسيطرة. فلا بد حتى نتمكن من توجيه عدوانيتنا تجاه كائن آخر من الحط مسبقاً من قيمته، مما يجعل العدوان عليه مشروعاً ومبرراً)، واجتياف قوة الرجل وعلو مقامه في نوع من التواطئ الذاتي الخفي معه ضد كيانها المبخس، وهذا ما يعزز علاقات القهر والتسلط. (والاجتياف عملية نفسية لا واعية إجمالاً، يتمثل الشخص بوساطتها موضوعات وخصائص خارجية، كي يجعلها جزءاً من ذاته).

كما يتوج استلاب المرأة في العشيرة، عندما يتقدم بها السن وتصبح أماً، حيث تناط بها وظيفة الحفاظ على التقاليد العشائرية والدفاع عنها بشكل لا هوادة فيه ولا تساهل. حيث تربط شرف كيانها واعتبارها الذاتي بتمثل هذه التقاليد. إنها تمثل الأنا الأعلى الجماعي. فليس أقسى حكماً على البنت المتمردة، إلا الأم حاملة التراث والقيمة عليه، وهكذا تعيد المرأة إنتاج استلابها لصالح استمرارية علاقات التسلط والتبعية في العشيرة.

ب – المرأة في الأوساط الشعبية:

تتكامل في هذه الأوساط وظائف الرجل والمرأة لمجابهة وضعية القهر التي تنصب عليهما. حيث يظهر الاستغلال الاقتصادي والقهر السياسي بأجلى صوره.

ولمجابهة هذه الوضعية يتم توزيع الأدوار. حيث يقيم الرجل المستغَل المهدد والمقهور في الخارج، علاقة ن النوع نفسه ضمن أسرته وفي علاقته مع زوجته وبخاصة بناته. يسمح هذا القلب للأدوار للرجل ضمن الأسرة بالوصول إلى شيء من التوازن الوجودي يساعده على تحمل معاناته خارج الأسرة.

وتقوم المرأة بدور المعبر عن المعاناة (من ضيق رزق، وسوء حال، واعتلال صحة) ، ويترك لها القطاع الانفعالي من الحياة، حيث تتوسل في محاربة عجزها، الحلول السحرية التي تشيع كثيراً في هذه الأوساط، كما الرجل الذي يعيش وهم الخلاص السحري من معاناته.

أما الموقف الفعلي فهو في الحالتين إحساس بالعجز الذاتي عن السيطرة على المصير، وقلق دائم من التعرض لاعتباط المستقبل المجهول.

تنمية د.إسعاف حمد مقرر

وبقدر ما يتماهى الرجل بالمتسلط، حيث يتبنى أحكامه، ويجعل من سلوكه وتوجهاته مثلاً أعلى له على حساب تبخيس الصورة التي يكونها عن واقعه المقهور، تتماهى المرأة بتفوق الرجولة وقوتها على حساب تبخيس الأنوثة، والحط من شأنها.

فهو يتماهى بالمتسلط الخارجي ، وهي تتماهى كمتسلط داخلي.

وتبقى هذه الشريحة الأكثر استعداداً للتحرك والعطاء والقفز فوق وضعية القهر، حين يتاح لها قائد فذ. فعلاقات التسلط والقهر تظل هنا قلقة تولد الصراع النفسي والتجاذب ما بين الرضوخ والتمرد. وتبرز هنا سيكولوجية علاقة الشعب بالقائد. حيث تظل هذه العلاقة بالاتجاه الواحد. من الأعلى إلى الأسفل. فإذا أخذنا بيد هذا الشعب، وأطلقت طاقاته، كي يسيطر على قدره ويصنع مصيره، أدى ذلك إلى تحرره.

ج- المرأة في الأوساط ذات الحظوة:

لا يعاني المرأة هنا القهر المادي، بل ترفع إلى مكانة المرأة غالية الثمن والتكلفة، عزيزة المنال. لكن وظيفتها على مستوى الأسرة تكاد تتشابه مع وظيفة المرأة العشائرية. فهي تستلب في كيانها إلى مجرة أداة للمصاهرة فيما يسمى زواج المصلحة.

فهي سلم لارتقاء أسرتها إلى مزيد من الوجاهة، أو جسر عبور إلى الثراء. وتدفع المرأة ثمناً باهظاً على مستوى كيانها الذاتي، (عواطفها، شخصيتها، نموها) حين تزف ليس إلى قرين تنسجم معه، بل إلى لقب أو رصيد مالي، أو عقار. إنها لا تقترن بشخص آخر، بل بقيمة اجتماعية أو مالية. وأي شذوذ عن هذه الوظيفة، فإنها تحاصر وتحارب وتمارس عليها الضغوط النفسية والمادية. وتستهلك لقاء ذلك الغالي والنفيس من الأثاث والرياش والملابس، وترتاد المكلف من الأماكن. وتتحول كل قيمتها إلى مستوى وجاهتها الاستهلاكية، والواقع إن هذا الحال ليس تعويضاً عليها أو اعتزازاً فعلياً بكيانها، بل هو يخدم وظيفة أخرى مكملة للأولى، هي وظيفة الدعاية لثروة الزوج، وقوة سطوته، وارتفاع مكانته ومستوى وجاهته.

فهي كالدمية النفسية التي تكلف غالياً لاقتنائها، وتكلف أكثر لصيانتها، ويظهر ذلك فيما يسمى (المناسبات الاجتماعية).

وتسمى هذه المرأة التي تختزل وجودها وتستلب في كيانها إلى مجرد أداة الجاه ووسيلة الوصول إليه والإعلان عنه، وهي تحديداً المرأة القناع، أو المرأة القشرة الخارجية، التي

تلبس وتتحلى. وهي تهرب من خوائها الداخلي وفراغ كيانها في سباق محموم مع مثيلاتها لتعزيز هذا القناع.

والخطير في الأمر، أن المرأة تتمثل هذه الوظيفة وتتبنى هذا الدور، حتى لا تعود ترى لذاتها من صورة أخرى للوجود غير هذه الصورة التي تعتز بها، وتفرط في التمسك بها لمحاربة خوائها الداخلي وموتها الوجودي. وإذا سُلخت عن هذا النمط من الوجود، أو حيل بينها وبين العيش من خلال قشرتها الخارجية البراقة، وقعت في الملل والضيق الذي يشارف على اليأس. لأنها لا تستطيع العيش من خلال كيانها الذاتي بسبب خوائها الداخلي. وهذا ما يدفعها إلى الإسراف في الاستلاب من خلال مزيد من البحث عن الانغماس في هذا الأسلوب من الوجود وإعادة إنتاجه.

د- المرأة في الفئات الوسطى:

تتعرض المرأة في هذه الفئات لتجاذب في الأدوار وعدم استقرارا في الوظائف. مما يدفعها إلى البحث عن هويتها المتجاذبة ما بين شد إلى الأمام، وانكفاء إلى أدوارها السابقة؛ شأنها شأن الرجل أيضاً، وهو ما يجعل وضعية كل منهما تتصف بالازدواجية في المواقف والسلوك. فبينما تؤكد التطلعات على ضرورة تحرر المرأة ومشاركتها للرجل على قدم المساواة في جميع الأنشطة، نرى التوجهات الحميمة لازالت تشد كليهما إلى الوراء. أي أننا أمام حالة نموذجية من ازدواجية المُعلن والفعلي.

تنعكس هذه الازدواجية بشدة في سلوك المرأة على شكل تجاذب وجداني وصراع مع الرجل والذات. فهي من ناحية تنشد إلى الأمام في تطلعات نحو التحرر والديمقراطية والمشاركة. ولكنها قد تتردد في خطواتها فتعود القهقرى إلى نموذج أمها وجدتها المألوفين لها فتقع في التبعية للرجل من جديد. وهي في انشدادها إلى الأمام قد تقع في الشطحات الاستهلاكية المميزة للمرأة ذات الحظوة، أو هي تنخرط في صراع مفتوح مع الرجل. قد يتخذ هذا الصراع شكل الاسترجال وانتكر لأنوثتها، مما قد يؤدي بها إلى الضياع، فلا هي تصبح رجلاً ولا هي تظل أنثى. وقد تهاجم الرجل وتمجد الأنوثة جاعلة منها الأصل. ولكنها هنا تقع في الأنثوية التي تلغي الرجولة من عالمها، وتلغي بالتالي ذلك البعد العلائقي المكمل لكيانها. وهو ما يجعلها تغرق في نرجسيتها غرقاً يعرض كيانها الإنساني لانتحار وجودي، لأن النرجسية موت محتوم نفسياً. ذلك أن الذاتية لا

تقوم وتستقيم إلا من خلال العلاقة ما بين الذاتيات، علاقة التكامل مع الغير، مع الجنس الآخر. حين تغرق المرأة في نرجسيتها تسد السبيل أمام ذلك البعد العاطفي والجنسي والأمومي من كيانها، متنكرة بذلك لوظائفها الجسدية، وهو ما لا يمكن أن يؤدي بها إلى الانفتاح والنمو والانطلاق. هنا تقع المرأة في علاقة صراع مع الرجل على الوجود، إما هي أو هو، الأمر الذي يجعل الرجل يبدو كأنه العقبة الفعلية في حياتها. إنها في ذلك تهرب من صورة الذات القلقة لأنها تفتقد التوازن الوجودي وتهرب من طرح قضيتها على صعيدها الواقعي كتعبير عن علاقات التسلط والقهر التي يقع في ضحيتها كل من الرجل والمرأة على حد سواء.

وترجع النرجسية من حيث اشتقاقها إلى أسطورة (نرسيس) اليونانية، ذلك الإنسان الجميل الذي أعجب بصورته على صفحة الماء، ومازال منكباً عليها يتأملها حتى غرق. وتعني النرجسية نفسياً، تركز كل نزوة الحب في الذات بشكل يمنعها عن رؤية ما عداها، يسجنها في جدودها في حالة من الفتنة والإعجاب، مما يؤدي إلى موتها نظراً لحرمانها العلاقة والتفاعل مع الغير باعتبارها: أساس كل وجود وكل تحقيق للذات.

ذلك هو استلاب الهروب إلى الأمام، الذي يمس كيان المرأة ذاتها وإشباع حاجاتها، مما يجعلها غريبة عن جسدها، وعن توازنها. وهي قد توغل هرباً من استلابها الذاتي هذا في شطحات إلى الأمام كي تجد نفسها في النهاية أمام المأزق نفسه، إذ أنها لا يمكن أن تكون أو تصير بمعزل عن الرجل، تماماً كما لا يمكن للرجل أن يكون بمعزل عن المرأة. فكل منهما مرجع للآخر، ومن خلال هذه العلاقات المرجعية تبنى الشخصية المتوازنة والمعافاة وتنمو.

على أن النموذج الأكثر شيوعاً من ازدواجية المرأة هو الذي نجده في ذلك التجاذب ما بين الانطلاق إلى الأمام، والإنشداد إلى الوراء. أنها تعيش ازدواجيتها هنا على شكل تبعية للرجل فعلياً، ومناداة بالتحرر والمشاركة نظرياً. وهو موقف يؤدي بها إلى استمرار الاستلاب حيث تراكم أعباء المرأة العاملة والمرأة التقليدية في آن معاً. كما أنه يؤدي إلى إعاقة فتح السبيل أمام التغيير الاجتماعي الفعلي. فالمرأة هنا لها كيانان: كيان المرأة العامل، وكيان المرأة التابع. هذا الكيان الثاني المستمر تقليدياً يسد أمامها فرص الاستفادة من إمكانات المرأة العامل في نمو ذاتها وتعزيز مكانتها. والأهم من ذلك

الاستفادة من دور المرأة العامل في دفع عملية التغيير الاجتماعي قدماً إلى الأمام من خلال تغيير علاقات التسلط والتبعية التي تشكل العقبة الرئيسة على الصعيد النفسي والاجتماعي، في وجه نمو مجتمعات الأطراف. فلا زالت المرأة تتمسك بأيديولوجية تقليدية عن كيانها ودورها رغم خروجها إلى الحياة العملية. وهي تعيد إنتاج استلابها من خلال غرس هذه الأيديولوجية في أبنائها على شكل نماذج تقليدية للذكورة والأنوثة، والعلاقة بينهما. ويضاف إلى ذلك تعزيزها لاستلابها من خلال الاستمرار في دور التبعية للزوج والحفظ على امتيازاته التي يصعب عليه في الأصل التخلي عنها تلقائياً، ويحتاج إلى بذل جهد مضن وتجاوز أزمات ذاتية عديدة كي يتسنى له ذلك إذا قرر إرادياً.

كذلك لا زالت المرأة تحتل موقعاً طرفياً في النشاط الإنتاجي والإداري، من خلال قيامها بوظائف ثانوية وقصورها على بلوغ مراكز القرار الفعلي. فهي ليست تابعة للرجل في البيت، بل في العمل أيضاً. وهنا تشيع أساطير المهن النسائية والأعمال الملائمة. كما تشيع عمليات التوجه المهني الذي يستهدف أدواراً تابعة للمرأة في العمل عموماً. نجد ذلك واضحاً في الإعداد التعليمي والتأهيل المهني، حيث تبقى المرأة عموماً على عتبة الاحتراف المهني، باحثة عن لعمل كوسيلة لسد الاحتياجات المادية، أكثر من كونه وسيلة لتحديد الهوية الشخصية وتحقيق الذات كما هو الحال عند الرجل. فما زالت المرأة مشدودة في عملها نحو أدوارها التقليدية كزوجة وأم أساساً. مما يجعلها تساعد على استمرار استلابها من خلال التحديد والتبعية اللذين يفرضهما لرجل الذي يصعب التخلي عن امتيازاته على هذا الصعيد، وتقبلهما هي قناعة أو استسلام للأمر الواقع، ولا زالت المرأة التي تصل إلى موقع القرار، حالة نادرة في الحياة العربية، وإن وصلت فيهي حالة شاذة عن القاعدة العام. من هنا ضرورة تغيير العلاقات السائدة، بحيث تصبح الوظيفة على أساس الأهلية لا على أساس الجنس.

ولا يزال العمل العام، أي القضية السياسية وقضية المصير، شأناً خاصاً بالرجل، لا تحتل المرأة فيه إلا دوراً طرفياً أو ثانوياً. بدليل ما يقال إن المرأة خصم للسياسة. وقد يكون في ذلك أشد حالات الاستلاب لكيان المرأة. لأنه يجري إبعادها عن مواقع القرار

الذي يمسها هي في المقام الأول، كونها كائناً مستلباً، تظل قضية تحررها شأناً سياسياً في المقام الأخير.

وإذا كانت المرأة مبعدة فعلياً عن احتلال مواقع القرار والإسهام الفعلي في رسم السياسة، فإنها ليست مبعدة شكلياً من خلال احتلالها مواقع طرفية فيما يسمى التنظيمات النسائية في العمل السياسي المنظم.

وما له دلالة على واقع هامشية المرأة واستمرار استلابها ما نجده في الأدبيات السياسية. فهي قد تكون واحدة من عدة صور تتصف بالتبعية للرجل الذي يظل العنصر الأساسي في الفصل السياسي. فإما أن تكون استراحة للمحارب ما بين معركتين، أو أن تكون ملاذ المناضل المضطهد من قبل قوى البطش في حالة العودة إلى كنف الأم الحنون، وإما أن تكون الزوجة المُعَوِّقة، باعتبار أن الأسرة هي ضد السياسة، وإما أن تكون المرأة الغاوية التي تراود الرجل المناضل عن قضيته، وإما أن تكون المرأة الطعم الذي يستعمل للإيقاع به من قبل أعداء قضيته، وإما أن تكون الجمهور الذي يهتف لبطولات الرجل ويعجب بها، ويجد قيمته من خلال التماهي بهذه البطولات، بدلاً من المشاركة في صنعها.

تتعامل المرأة في معظم هذه الحالات بمقادير مختلفة، مع قوى استلاب كيانها على أنها تمثل البدائل الممكنة للدور الذي يمكنها أن تقوم به، وللوظيفة التي خُلقت لها. فالمرأة في خيال الرجل هنا هي دوماً الموقع الآخر لمواقع الممارسة السياسية.

فهي ازدواجية عميقة تطبع السياسي العربي حتى ولو كان ثورياً. فكل الممارسات مع المرأة سواء في البيت مع الزوجة والأخت قبلها والبنت بعدها ذات طابع استلابي رغم كل المشاركة والديمقراطية، والدعوة لتحرر الإنسان العربي. وفي ذلك إعادة إنتاج ما يحاربه المُسيس على مستوى الشعارات والأهداف ، أي استمرار التخلف بأشكاله المختلفة الذي يفرز علاقات التسلط والقهر سواء أكانت عشائرية أم استغلالية أم قمعية، أم استعمارية.

إعادة إنتاج الاستلاب:

تتم إعادة إنتاج الاستلاب، والحفاظ على استمراريته، من خلال أوليتين أساسيتين، يضاف إليهما بعض الأوليات الثانوية التي تكملهما.

اجتياف أحكام التسلط:

الاجتياف عملية نفسية لا واعية إجمالاً، يتمثل الشخص بواسطتها موضوعات وخصائص وصفات خارجية، كي يجعلها جزءاً من ذاته. وعلى غرار إدماج الطعام جسدياً، فالشخص يجتاف (أي يدخل في جوفه) أنماط العلاقات بينه وبين الآخرين، يجتاف في البداية تصوره عن أمه من خلال علاقته بها. ولذلك فالاجتياف عملية نشطة جداً في الطفولة يستوعب الطفل الرضيع العالم من خلالها، بما يصطبغ به من شحنات وخصائص وجدانية.

والاجتياف عملية فعالة جداً في التماهي Identification وهي تتواجد دوماً مع عكسها المكمل لها وهو الإسقاط Projection. ويتم التفاعل مع العالم من الناحية النفسية، في البدء من خلال هاتين الأوليتين: تلقي كل ما هو مرغوب فيه وتمثله، ونبذ كل ما هو منفر ومؤلم داخلياً وإسقاطه. ودور هذه الأولية مهم جداً في الحياة النفسية الأولى في الصحة والمرض وفي تكوين الشخصية.

وتكون صورة العالم إيجابية إذا كان ما يجتلفه الطفل مريحاً ومطمئناً، وسلبية إذا كان ما يجتافه مصدراً للإحباط والألم والقلق. وانطلاقاً من صورة العالم هذه، يكون الطفل الصورة الأولى عن ذاته، فتكون بدورها إيجابية تتسم بالأهمية والقيمة الذاتية، أو سلبية تتصف بالتبخيس ومشاعر الدونية. ويرافق الاجتياف في عملية تشكل صورة الذات الإسقاط، الذي يشكل الحركة في الاتجاه المضاد من الداخل إلى الخارج. وهنا قد يسقط الطفل الوليد إحباطاته وعدوانيته على العالم الخارجي، فيبدو له سيئاً عدوانياً ومهدداً، أو هو يسقط ارتياحه على صورة الأم فتتخذ هذه الصورة حين ذاك طابعاً مفرطاً في إيجابياته يصل حد المثل الأعلى الذي يتعلق به الطفل أيما تعلق.

الثقافة والتنمية" هام جداً"

أولاً: معنى الثقافة:

تعددت معاني الثقافة وتنوعت بقدر اتساع المساحة التي تغطيها النشاطات الثقافية لتشمل كل نواحي الحياة الاجتماعية.

الثقافة عند علماء الاجتماع تأخذ معاني متعددة:

- **تايلور:** هي الكل المعقد الذي يشمل المعرفة، والاعتقاد، والفن، والقانون، والأخلاق، والعرف، وأيّة قدرات وعادات أخرى يكتسبها الإنسان بوصفه فرداً في المجتمع.
- **لينتون:** هي ذلك الكل الذي تتداخل أجزاؤه تداخلاً وثيقاً.
- **الثقافة من منظور إنساني:** ارتبط معنى الكلمة بالأصل اللغوي (CULTURE) في اللغات الأجنبية وهي تعني تعهد النبات وحرثه ورعايته حتى يثمر.
- **مؤتمر مكسيكو سيتي (1982):** هي مجموعة السمات الروحية والمادية والفكرية والعاطفية التي تميز مجتمعاً بعينه أو فئة اجتماعية بعينها. وهي تشمل الفنون والآداب وطرائق الحياة كما تشكل الحقوق الأساسية للإنسان ونظم القيم والتقاليد والمعتقدات.

ثانياً: خصائص الثقافة: **هام جداً**

1- تمتاز الثقافة بأنها أول نشاط اجتماعي لأي مجتمع إنساني، ويكتسبها الفرد بحكم انتمائه لمجتمع معين.

2- الثقافة نشاط فردي، لأن عملية الصقل والتهذيب تتعلق بفرد معين، أو بمجموعة من الأفراد لكل منهم شخصيته المستقلة، والناتج الثقافي مرتبط عضوياً بالفرد الذي أبدعه.

3- الثقافة مظهر للوعي الذي يستطيع الإنسان من خلاله أن يستوعب العالم ويفهمه ويجعله قابلاً للتمثل في الذهن، وهي أيضاً استجابة لواقع موضوعي قائم خارج الذهن، ومن خلال العلاقة بين الوعي والوجود، يولد واقع جديد نسميه الثقافة، التي هي المجتمع نفسه، وقد أصبح وعياً.

4- الثقافة ليست كتلة جامدة، ولا ماهية ثابتة، ولا عقلية متحجرة، وإنما علاقة توتر مستمرة، وثمرة هذا التوتر الدائم بين الوعي والواقع، والذات والموضوع، الحاضر

والمستقبل، وبقدر ما تنجح الثقافة في إعطاء حلول إيجابية لهذا التوتر دون إلغاءه "وهو مصدر وجودها " تؤسس لمجتمع مدني وتضفي عليه الاستقرار والتقدم.

5- تشكل الثقافة ضمن النسق الاجتماعي العام نسقاً فرعياً متميزاً ومستقلاً يتفاعل مع بقية الأنساق الفرعية الأخرى ويتطور معها، فالثقافة تغذي الأنساق الاجتماعية كلها بقيم مماثلة فتخلق نسيجاً اجتماعياً واحداً قادراً على إعادة إنتاج نفسه بشكل متكامل في أي نقطة يتعرض فيها للفساد.

6- تقوم الثقافة بتكوين العقل، أي جملة الطرائق والمعايير التي تحكم رؤية الإنسان لواقعه، وتنظمها وتحدد كيفية استيعابه لهذا الواقع، عندما تحدد وظائف لمنظومات الثلاث: المعرفية، المعيارية،الرمزية.

7- لا توجد ثقافة ولا يمكن أن تزدهر إلا في إطار مجتمع موحد، أي أن الثقافة كعملية تاريخية مستمرة هي عملية إنتاج وحدة الجماعة واستمرارها في الوعي، حيث يتطور النسق الثقافي بقد ما تتطور علاقات الجماعة الداخلية ووحدتها وتواصلها.

ثالثاً: **العلاقة بين التنمية الثقافية والتنمية الشاملة:**

تعني التنمية: التوسع الكمي والنوعي وتحقيق الازدهار لأفراد المجتمع.

والعوامل الثقافية ضرورية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والعملية وغيرها.

وتبرز أهمية التنمية الثقافية وإدخالها في صلب عملية التنمية الشاملة في كون الثقافة جسر يصل الطبيعة بالحضارة.

وتعد الثقافة جزءاً أساسياً من حياة كل فرد وكل جماعة، ولهذا لا بد من أن يكون للتنمية بعداً ثقافياً، لأنها تتخذ الإنسان غاية لها، وحفز القدرات الإبداعية للإنسان وتنمية ثقافته التي تعني إثراءها وإتاحتها لكل فرد في المجتمع.

فدور الثقافة يتجلى في تكوين الشخصية الفردية وتناسقها وفي الحفاظ على خصائص الأمة وهويتها وتماسكها وأمنها وسلامتها وصياغة مستقبلها.

ومن هذا المنطلق فإن الحياة الثقافية لمجتمع ما تعبر بوضوح عن نظرة المجتمع إلى نفسه، وأنماطه السلوكية وقيمه ومعتقداته.

وتتمثل تنمية الثقافة العربية بما يلي:

1- تنمية الهوية الثقافية العربية من خلال التعريف بالتراث الثقافي العربي وتوضيح معالمه على نحو ما كان في الماضي، وتجديد هذا التراث، وإحياؤه، وربطه بالحاضر والمستقبل، ودمجه بالحضارة العلمية التقنية الحديثة، والتخلي عن فكرة أن الثقافة والعلم على طرفي نقيض وأن العلم يشكل تهديداً للثقافة.

2- توجيه منظومة الثقافة نحو الداخل في صنع السياسات الاجتماعية والاقتصادية انطلاقا من كونها قادرة على تكوين العقل والإبداع العقلي والابتكار، وتغذية الإنسان بقيم مماثلة ، ومن ثم توحيدها، إضافة إلى إمكاناتها في إعطاء حلول إيجابية للتوتر الحاصل بين الحاضر والمستقبل.

ولعل تنمية الثروة البشرية من أهم المشكلات التي تتعرض لها التنمية الثقافية في أيامنا هذه، فالشرط الضروري من أجل تنمية شاملة هو الوفاء بحاجات الإنسان الأساسية لا استعباده، لأن إعطاء الحاجات الأساسية الأولوية ، والوفاء لها، يجعل التنمية تتجه نحو الداخل.

3- تحقيق ديمقراطية الثقافية وزيادة المشاركة فيها، فالأمة هي التي تخوض معركة الاستلاب الثقافي، وليست النخبة المثقفة وحدها التي تقع أحيانا في منزلق الاغتراب والتواطؤ. الأمر الذي يستدعي مشاركة الشعب العربي في بناء الصيغة المناسبة للثقافة العربية المنشودة وتوفير الخدمات الثقافية اللازمة لذلك.

4- تنمية الحوار الداخلي في إطار الثقافة العربية، فالوحدة لا تنفي التنوع الثقافي بل تؤكده، وما السمات الخاصة بكل بلد عربي سوى مظاهر لتيار ثقافي واحد، تيار الثقافة العربية التي تزدهر في إطاره الثقافات المتنوعة.

5- تنمية الحوار مع الثقافات الأخرى، (حوار الثقافات) فتنمية الهوية الذاتية الثقافية يجب أن لا يعني التقوقع والانعزال بل تحقيق التبادل والتفاعل الثقافي مع الشعوب الأخرى.

فالهوية الذاتية الثقافية الخاصة بكل أمه لا يمكن أن تبنى دون التعرف على الثقافات الأخرى والتفاعل معها، بل والإسهام في بناء ثقافة عالمية مشتركة عن طريق الحوار وليس عن طريق القوة، ويؤدي سيطرة نموذج ثقافي وحيد في العالم إلى إفقار التجربة الإنسانية وإلغاء حوار الثقافات.

تنمية د.إسعاف حمد مقرر

نظريات التنمية – الاتجاهات الحديثة

1- الاتجاه الانتشاري:

يرى هذا الاتجاه، أن البلدان النامية أمامها نموذج وحيد، هو نموذج المجتمع الغربي. وأن تحقيق التنمية يتم من خلال انتقال العناصر المادية والثقافية السائدة في الدول المتقدمة إلى البلدان النامية. أي قيام البلدان النامية بعملية تثقيف، حيث تنتقل العناصر الثقافية، من عواصم الدول المتقدمة، إلى عواصم الدول النامية، وبعد ذلك إلى عواصمها الإقليمية، وأخيراً تسود في كل مناطق الدول النامية.

وما يميز هذا الاتجاه أنه يهتم بالعلاقات الاقتصادية والسياسية القديمة والمعاصرة، بين الدول الرأسمالية وبقية العالم، لكنه لا يميل إلى إبراز جوانب التوسع الاستعماري الرأسمالي الأوروبي.

يركز هذا الاتجاه على إبراز تأثير التكنولوجية والسلع الاستهلاكية والأفكار والقيم الغربية، على افتراض أن التكنولوجية والثقافة التنظيمية المرتبطين بالتصنيع تشكلان نسقاً اجتماعياً معيناً. وأن نقل التكنولوجية والصناعة، سيؤدي إلى تغير الثقافة والبناء الاجتماعي في مجتمعات البلدان النامية، لتصبح في نهاية الأمر كالمجتمعات المتقدمة. فالتنمية وفق هذا الاتجاه، تتمثل في نقل رؤوس الأموال والتكنولوجية، والقيم والنظم من دول العالم المتقدم إلى الدول النامية. أي خلق صور أسيوية وإفريقية وأمريكية لاتينية من الحضارة الغربية.

هكذا يبدو الانتشار، كأنه عملية اقتصادية وسياسية محايدة. والحقيقة، أن الانتشار يعني سيطرة الدول المتقدمة على الدول المتخلفة واستغلالها. فهذا الاتجاه، يهدف إلى حجب الدلالات السياسية والإيديولوجية للمساعدات الاقتصادية.

والتقليل من شأن عدم التكافؤ في العلاقات الاقتصادية بين الدول المتقدمة والدول النامية، وإغفال طبيعة البناء الاجتماعي الذي فرضه الاستعمار على الدول المتخلفة.

لقد أوضح (بيير جاليه) أن رؤوس الأموال، تتجه إلى البلدان المتقدمة، أكثر من اتجاهها إلى بلدان العالم الثالث. بسبب تقسيم العمل الدولي المتسم بالطابع الإمبريالي.

أما القيم التي يوصي أصحاب هذا الاتجاه بتبنيها، فهي الليبرالية بأشكالها المختلفة. فعلى الصعيد الاقتصادي يطالبون بضرورة تشجيع المنظمين والتجار، الذين يستطيعون إلى جانب الدولة، إنجاز المهمات الاقتصادية الأساسية، الذي ينعكس على المستوى السياسي. أما على المستوى الاجتماعي، فإنهم يطالبون بتوسيع نطاق الفئات الوسطى وإتاحة المزيد من الفرص لتحقيق حراك اجتماعي. وعلى الرغم من أن هذه الآراء تنطوي على تزييف كبير، فإنها تتجاهل حقيقة أساسية هي: أنه إذا كانت الرأسمالية قد نجحت في تطوير المجتمعات الأوروبية، فإن ذلك لا يعني أن النموذج نفسه يمكن تكراره أو إتباعه في حالة الدول المتخلفة الآن.

أما فكرة نقل التكنولوجية، فالملاحظ أن الدول النامية لا تحصل من الدول المتقدمة، إلا على نمط أو مستوى معين من التكنولوجية، ذلك لأن التكنولوجية المتطورة، هي دائماً من نصيب الدول المتقدمة. والواقع أن مشكلة التكنولوجية وانتقالها إلى الدول النامية، مرتبطة بالنظام الاقتصادي الاحتكاري الذي تمثله القوى الدولية الكبرى.

أما قضية تنمية الدول المتخلفة، فإن أصحاب الاتجاه الانتشاري يهملونها.

فهم يغفلون تاريخ الدول المتقدمة والدول المتخلفة، ودور الاستعمار المعيق لنشاط المنظمين الوطنيين. كما يتجاهلون الحقيقة التاريخية التي مؤداها، أن الاستعمار قد حطم الجذور الطبيعية التي كان من الممكن أن تسهم في انتعاش الصناعة. بل يذهب المدافعون عن الاستعمار، ليقولوا أن الاستعمار قد أحدث تطورات إيجابية في الدول المتخلفة. وفي هذا تحيز أيديولوجي واضح، ذلك أنه يؤكد حقيقة أن تخلف تلك البلدان، لا يعود إلى عوامل ذاتية، بقدر ما يعود إلى تفاوت التطور التاريخي، وأن الاستعمار كان العامل الحاسم الذي منع الدول المتخلفة من تطورها التاريخي، الذي كان يجب عليها أن تتخذه.

ويعتقد بعض أصحاب الاتجاه الانتشاري، أن القيم "التقليدية" السائدة في الدول النامية، تمثل مصدراً "للفساد". وفي هذا ما يؤكد أن معالجاتهم لقيم العالم الثالث وأنظمته، تنطوي على نزعة محافظة وغموض شديد. ولعل مفهوم المجتمع المزدوج، يعد واحداً من المفاهيم التي اكتنفها غموض وخلط شديدان.

يستند مفهوم المجتمع المزدوج إلى حقيقة أساسية هي، أن المجتمع الواحد، يخضع لسيطرة نمطين متباينين أشد التباين من الحياة الاقتصادية والاجتماعية. فالنمط الأول (الحديث)، يتصف بتركيز رؤوس الأموال والتكنولوجية الحديثة وارتفاع معدل الإنتاجية، بينما يتصف النمط الثاني (التقليدي) بغلبة الطابع الزراعي والصناعات الحرفية الصغيرة. وأن هذين النمطين مستقلان عن بعضهما بعضا.

وأن التنمية، تحدث بالتقدم من القطاع الحديث إلى القطاع التقليدي. ويعتقدون أن القيم الحديثة سوف تحل محل القيم التقليدية التي ظلت عائقاً أمام التنمية. فالتنمية عند أصحاب الاتجاه الانتشاري، مجرد اكتساب خصائص الغرب Westernization وتلك وجهة نظر مضللة إلى حد بعيد. فالانتشار الذي ساد قروناً كثيرة خلت، بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة الآن، لم يؤد إلى إحداث تنمية اقتصادية في الدول المتخلفة. كذلك فإن أي انتشار من عواصم الدول المتخلفة إلى أقاليمها، لم يؤد إلى تنمية الأخيرة. إذاً، فالانتشار لم يؤد إلى تغير في البناء الاجتماعي، بقدر ما تؤدي التحولات التي تطرأ على البناء الاجتماعي ذاته إلى إحداث انتشار فعال، أي أنه يتعين تغيير البناء الاجتماعي في البلدان النامية إذا أريد تحقيق التنمية.

2- الاتجاه الماركسي الجديد:

قدَّم ماركس إسهاماً كلاسيكياً هاماً في فهم تنمية المستعمرات. على الرغم من أن كتاباته عن الثقافات غير الغربية قليلة ومتناثرة. ولقد تبنى ماركس في تصنيفه الثنائي التطوري للمجتمعات، منظوراً عالمياً تاريخياً. غير أنه نظر إلى المجتمعات، على أنها بناءات مستقلة بذاتها، كل منها يتطور في ضوء قواه الداخلية المعينة. فالتغير عند ماركس يتوقف على صراع دائم بين تطور قوى الإنتاج من ناحية، وعلاقات الإنتاج من ناحية أخرى. ومن ثم فإن الطبقات وبخاصة البروليتاريا، هي التي تمثل وسيلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وأن التخلف نتيجة لازمة عن التناقضات القائمة بين هذه العناصر. فتخلف قوى الإنتاج، يؤدي إلى تخلف علاقات الإنتاج، التي تحد من تطور القوى المنتجة، ومن ثم تظهر علاقات اجتماعية، ووعي اجتماعي متخلفان. وهكذا يصبح التخلف نتيجة سيطرة نمط إنتاج متخلف ينتج عنه تشكيل اجتماعي متخلف. فالتصور الماركسي للتخلف يتصف بالشمول، فهو يشمل نمط الإنتاج (قوى إنتاج متخلفة +

علاقات إنتاج متخلفة)، كما يشمل التشكيل الاجتماعي بما يتضمنه من علاقات اجتماعية متخلفة ووعي اجتماعي متخلف. وعلى هذا، فإن ظاهرة التخلف، تتكون من عنصرين أساسيين تقوم بينهما علاقة جدلية، العنصر الاقتصادي والعنصر الاجتماعي.

لقد حاول الماركسيون الجدد، تطوير آراء ماركس بما يتناسب مع التغيرات والأوضاع الجديدة، التي يشهدها القرن العشرون، وبخاصة بما يتفق وأوضاع العالم الثالث.

وتدور اهتمامات هذا الاتجاه حول سؤالين هامين:

الأول: ما هو دور العالم الثالث؟

والثاني: ما هي طبيعة التخلف وأسبابه؟

تؤكد دراسات الماركسيين المحدثين، على ضرورة تناول هذه القضايا، في إطار نظري عالمي. والواقع أن النظرية الماركسية قد ظلت على الدوام عالمية الطابع، ولكن فقط إلى المدى الذي تتصور فيه الطبقة العاملة الصناعية، هي الطبقة الأساسية التي يؤدي تحررها، إلى تحرير الإنسان بوصفه نوعاً. لكن الماركسيين المحدثين، يذهبون إلى أن الطبقة العاملة في المجتمعات الرأسمالية، لم تعد طبقة خاضعة أو مستغَلة داخل النظام الرأسمالي، لأنها تحصل على كثير من المزايا التي تحققها الإمبريالية، وأن هذه الطبقة قد تم "إفسادها" عن طريق الصراع الطبقي، بطابع "نظامي"، و "تكاملها" مع النظام الرأسمالي ، من خلال نقابات عمال تتصف أساساً، بطابع "بيروقراطي". كذلك يذهب الماركسيون المحدثون إلى أن التناقض الأساسي القائم اليوم، هو ذلك الذي ينشأ بين الإمبريالية من ناحية، وشعوب العالم الثالث من ناحية أخرى.

لقد جرت محاولات في الدول الاشتراكية (سابقاً) لتفسير ظاهرة التخلف، سعت إلى تطوير الإطار النظري الماركسي الكلاسيكي، بما يتلاءم مع الأوضاع العالمية الجديدة. والتأكيد على حقيقة أساسية هي: ضرورة التخلي عن فكرة طريق التنمية التقليدي، ذلك الطريق الذي تصوره روستو، والبحث عن سبل جديدة تتيح للبلاد المتخلفة تجاوز تخلفها.

إن قضية الاستعمار الجديد، تشكل الموضوع الأساسي عند الماركسيين المحدثين والمهتمين بدراسة التخلف، حيث يرون أن الامبريالية تمارس دورها في العالم الثالث، من خلال المجالات السياسية والإيديولوجية والعسكرية والاقتصادية والثقافية.

كذلك حاول (إيزيكياس بابابوانو)، تفنيد وجهة النظر القائلة، إن الامبريالية قد غيرت ملامحها الأساسية، وإنه لم يعد من الحكمة، القول إن ثمة استغلالاً امبريالياً لشعوب العالم الثالث، ذلك لأن الاستثمارات الرأسمالية، في دول العالم الثالث، لا تعدو أن تكون عاملاً يسهم في تنميتها، ومن ثم يمكن القول إن الدول المتخلفة، هي التي تستغل الدول الرأسمالية المتقدمة، بما تقدمه الأخيرة من مساعدات اقتصادية وتسهيلات وقروض... الخ إلى البلدان المتخلفة. وقد أوضح (تيودسيو فاريلا) الأساليب الكثيرة والمتنوعة، التي تستخدمها الامبريالية في تثبيت تخلف دول أمريكا اللاتينية. فبينما ارتفعت نسبة "المعونة" الاقتصادية التي قدمتها الولايات المتحدة، إلى دول أمريكا اللاتينية خلال فترة الستينات، وزادت ديون تلك الدول الخارجية زيادة فادحة (2.9 مليار دولار في 1945، و 6.6 مليار دولار في سنة 1960، و 16.7 مليار دولار في سنة 1986).

وقد أوضح (فاريلا)، أن ما تريده الاحتكارات الأميركية، ليس نقل مزايا الثورة العلمية – التقانية إلى دول أمريكا اللاتينية، بل السيطرة على الأسواق القومية والقضاء على المنافسين المحليين والأجانب. كما تلجأ الامبريالية، إلى إقامة الشركات المختلطة من أجل كسب تأييد البرجوازية المحلية، وإحداث تشويه في البناء الاجتماعي. والنتيجة هي الحيلولة دون تطور الدول النامية تطوراً اجتماعياً واقتصادياً مستقلاً، والحد من دورها في التجارة العالمية، والإبقاء عليها أجزاء تابعة بنائياً داخل حدود تقسيم العمل الدولي، وإعاقة كل محاولة تهدف إلى الخروج من مجال تقسيم العمل الدولي.

أما (إيرنست ماندیل – Mandel)، فقد درس مشكلة تخلف العالم الثالث من منظور عالمي، وهو لا يقتصر على ضرورة زوال الامبريالية أولاً عن كل المجتمعات المتخلفة أو معظمها، قبل أن تصبح الثورة الاشتراكية ممكنة في الغرب. واستناداً إلى ذلك، يذهب ماندیل إلى تأكيد ارتباط الثورة ضد الاستعمار في دول العالم الثالث، والثورة من أجل الاشتراكية في الدول الغربية الرأسمالية. وقد صاغ ماندیل قانونه الشهير "قانون التنمية اللا متساوية" وفسر بوساطته نشوب الثورات "الاشتراكية" في الدول المتخلفة، ولكي يتنبأ

أيضاً من خلاله بأن "المعركة الفاصلة من أجل خلق عالم دولي اشتراكي هي معركة يمكن أن يحارب فيها العمال الألمان، والانكليز واليابانيون والفرنسيون والإيطاليون والأمريكيون".

ويعد (بول باران – Baran)، من أشهر الاقتصاديين الماركسيين المحدثين، الذين تناولوا مشكلة التخلف وأسبابه. حيث عدّ أن الطبقات الحاكمة في الغرب، لديها مصالح خاصة في استمرار الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الراهنة في البلدان النامية. ويعتقد أن البلدان النامية، تزود الدول الرأسمالية بالموارد الأولية الرخيصة، وتؤمن الشركات الاحتكارية أرباحاً طائلة. ونتيجة لذلك، فإن الدول الرأسمالية تحاول الإبقاء على الأوضاع في الدول النامية بشكلها الحالي، دون أن يؤثر فيل مصالحها الخاصة. فعلى المستوى الإيديولوجي مثلاً، نجد أن الدول الرأسمالية الغربية "تصدر" إلى الدول المتخلفة "نظريات" أو مقولات فكرية توحي لها بضرورة بطء علمية التنمية واتخاذها طابعاً تدريجياً. وقد رفض باران النزعة التدريجية كوسيلة فعالة لإحداث التنمية الاقتصادية في الدول النامية لسببين: الأول أن الزيادة الضئيلة في الدخل القومي، سرعان ما تختفي بسبب الزيادة الكبيرة في عدد السكان. والثاني، أن الذين يشغلون أوضاع القوة في الدول النامية، يبددون المصادر المختلفة، ويستأثرون بامتيازات خاصة مرتبطة بالاستثمارات الأجنبية. ويذهب باران إلى القول إن الدول الرأسمالية، من أجل ضمان استمرار التخلف، تقوم بتأييد "الجماعات المحافظة أو الرجعية" في الدول النامية ودعمها، بما تقدمه لها من مساعدات اقتصادية وعسكرية.

إن الحل في نظر الماركسيين المحدثين، يكمن في ضرورة تحطيم الاقتصاد الزراعي والتقليدي، والعمل على القضاء على الصناعات الحرفية، وخلق طبقة عاملة قوية، وتطوير العلاقات القانونية، وتحسين المواصلات، حتى يمكن إحكام الضبط ونقل الفائض الاقتصادي. ولا يمكن تحقيق ذلك إلا بإقامة اقتصاد اشتراكي مخطط.

ولقد قدّم (فرانك – Frank)، تحليلاً نظرياً لظاهرة التخلف في الدول النامية. حيث يعد أن التخلف المعاصر، يمثل نتاجاً للعلاقات الاقتصادية التاريخية، بين الدول المتخلفة والدول المتقدمة. وأن هذا التخلف ما هو إلا نتاجٌ للتنمية.

حيث سيطرت المراكز على التوابع، بسبب توسع النظام الرأسمالي العالمي. ومن الواضح أن كثيراً مما ذهب إليه فرانك، ينطوي على قيمة بالغة. فهو شأن باران يضع التخلف في إطار عملية تاريخية عالمية.

كذلك قدّم (شارل بيتلهايم – Bettlheim)، وجهة نظر تنطوي على جانب كبير من الأهمية. فهو يبدد الخلط والغموض في مفهوم الدول المتخلفة، ويفند وجهة النظر القائلة، إن الدول المتخلفة تعاني من مجرد "التأخر" عن الدول المتقدمة، لأن وجهة النظر هذه، تميل إلى عد كل بلد مكاناً متقدماً أو متخلفاً في سلم التقدم الاجتماعي والاقتصادي. ثم الاستشهاد بشواهد إحصائية، تشير إلى ارتفاع مستوى المعيشة أو انخفاضها. ووجهة النظر هذه تتجاهل تفسير التخلف التاريخي، وتغفل علاقات السيطرة والاستغلال القائمة بين مختلف الدول.

ومن الملاحظ أن هناك تشابهاً كبيراً بين باران وبيتلهايم في تفسير التخلف وتحديد أبعاده. والشروط الضرورية لتحقيق تنمية الدول المتخلفة هي:

1- تحقيق الاستقلال السياسي، ثم إقصاء الطبقات الاجتماعية والتشكيلات السياسية المرتبط بالامبريالية والتي تقبل التعاون معها.

2- تحقيق الاستقلال الاقتصادي بنزع ملكية رأس المال الأجنبي، وتأميم المزارع والمناجم والمصارف وسائر المشروعات التي تملكها القوى الاحتكارية.

3- التحول الاجتماعي العميق الذي يفضي إلى اختفاء الطبقات الطفيلية أو المرتبطة بالاستعمار.

ويتحقق ذلك بنجاح الثورات الوطنية الديمقراطية.

أما (بيير جاليه – Jalèe)، فقد حاول إعادة النظر في بعض المفاهيم الماركسية الكلاسيكية، كمفهوم الامبريالية الذي استخدمه لينين. فقد أوضح أن هناك ميلاً إلى التناقص أو الجمود في استثمارات رؤوس الأموال الخاصة داخل البلاد الامبريالية ذاتها، الأمر الذي يتعارض مع توقعات لينين. وتفسير هذه الموقف الجديد هو، إن إقامة المشروعات الرأسمالية الآن في الدول النامية، لا يحقق دائماً أرباحاً تفوق تلك التي تحققها مشروعات متشابهة، تقام في بلد صناعي متقدم. كما لاحظ أن الامبريالية تهتم الآن، بتبادل البضائع مع دول العالم الثالث، أكثر من اهتمامها بتوظيف رؤوس الأموال

في هذه الدول. وهذا أمر يختلف عما ذهب إليها لينين. ذلك لأن الامبريالية، أصبحت تعد أن استخراج المواد الأولية، عن طريق مؤسسات امبريالية بحتة، لا يختلف عن استخراجها بوساطة مؤسسات وطنية تابعة.

وفي دراسة لاحقة أوضح جاليه، أن تخلف العالم الثالث ليس نتاجاً مباشراً للاستعمار أو الامبريالية، ذلك لأن التخلف سابق على وجودهما، بل هو الذي أتاح الفتوحات العسكرية وألوان الخضوع. ولم يستطع جاليه إنكار أن بقاء الدول المتخلفة على حالها هو، من فعل تقسيم العمل الدولي المتسم بالطابع الامبريالي. وأن تصفية الاستعمار السياسي، لم تؤد إلى اختفاء عملية نهب الدول المتخلفة، ولم تسهم في تدعيم الاستقرار السياسية في تلك الدول. ويعتقد جاليه أن "المعونات" التي تقدمها الدول الرأسمالية، إلى الدول المتخلفة، لا تمثل تعويضاً أو إصلاحاً جزئياً بقدر ما تبدو مكملة لعملية النهب، فضلاً عن أنها تحافظ على استمرار بقاء قادة البلدان التي تتلقى المعونات، وتثبيت التبعية الاقتصادية والسياسية. إذاً فالامبريالية لا تساعد دول العالم الثالث بقدر ما تحصل الأولى، على مساعدات فعلية من الثانية. ومن هنا تبدو قيمة عبارة (تشي جيفارا) الشهيرة: "يجب أن ندخل في اعتبارنا أن الامبريالية هي نظام عالمي أعلى مرحلة من الرأسمالية، وأنه يجب أن نقاتلها في مواجهة عالمية كبرى ويجب أن يكون الهدف الإستراتيجي من هذا الكفاح هو تحطيم الامبريالية".

أما (فرانز فانون – Fanon)، فقد ذهب في مؤلفه الشهير "معذبو الأرض"، إلى أن العنف هو السبيل الوحيد للقضاء على الاستعمار. لأن العالم الاستعماري، قد قام أصلاً على العنف. والجماهير المستعبدة تشعر بهذه الحقيقة شعوراً قوياً، لكن شعورها هذا، لا يتحول مباشرة إلى كفاح مسلح، لأن الأحزاب البرجوازية، تستبعد فكرة العنف وتخشاها. فهذه الأحزاب عنيفة في أقوالها، معتدلة في مواقفها. إنها الوسيط بين المستعمر والشعب، تعرض على الطرفين المصالحة، وتنصحهما باللا عنف. ففي مرحلة الكفاح من أجل الاستقلال الوطني، تضطر البرجوازية إلى التحالف مع الاستعمار، بحيث تصبح مهمتها الحيلولة دون استمرار الكفاح إلى آخر مداه. وبذلك تضمن تحقيق تسوية تحقق مصالح الاستعمار، ومصالح البرجوازية ذاتها. ومن الطبيعي أن تتم هذه التسوية، على حساب السيادة الوطنية والإستقلال الحقيقي. أما الدور الذي تلعبه البرجوازية بعد الاستقلال،

فيختلف عن دورها قبل تحقيقه. فالبرجوازية التي تتسلم مقاليد الحكم بعد الاستقلال، هي برجوازية متخلفة. فهي تحاول أن تلعب الدور نفسه الذي لعبته البرجوازية الغربية، لكنها لا تملك مقومات أداء هذا الدور الضرورية.

لذلك تضطر إلى طلب الحماية من الدول الاستعمارية والارتباط بها. فالبرجوازية في البلدان النامية، تفتقد إلى روح التجديد، وتقتصر أعمالها على نشاطات وسيطة طفيلية كمبرادورية.

ويذهب فانون إلى أن البرجوازية في البلدان المتخلفة عاجزة عن القيام بالدور التاريخي الذي قامت به البرجوازية الغربية. فإذا كانت الأخيرة قد اتصفت بالنشاط والريادة والابتكار، فإن الأولى قد اتجهت إلى الشيخوخة قبل أن تمر بمرحلة مراهقة جزئية مبدعة.

وإذا كانت البرجوازية في أوروبا استحقت صفة الوطنية، فلأنها أنجزت مشروع دولتها، وحققت الوحدة القومية، وسيطرت على عملية التراكم المتمثلة في (الهيمنة على تكوين قوى العمل والهيمنة على تمركز الفائض المالي والهيمنة على السوق المحلية والهيمنة على الموارد الطبيعية والهيمنة على التكنولوجية) أما البرجوازية في العالم الثالث، والوطن العربي جزء منه، فقد أنجزت مشروع "دويلتها" في رحم الامبريالية، فولدت مشوهة هجينة، فلا هي برجوازية امبريالية ، ولا هي برجوازية وطنية. ولم تكتف بعجزها عن تحقيق الوحدة القومية، بل ساهمت في ترسيخ التجزئة وإقامة الحدود المصطنعة والكيانات الهزيلة، التي لا تملك مقومات الدولة، وأيقظت الخلافات الإقليمية والمنازعات القبلية والعرقية والطائفية والدينية. فنشأ عن ذلك الواقع المادي المزيف، نفسية واتجاهات وقيم وشخصية جديدة إقليمية، هي انعكاس لذلك الواقع المادي المزيف، عملت على تكريس ذلك الواقع وتعميقه. وهكذا تدريجياً، نشأت قوى تدافع عن التجزئة، وتحاول تبريرها، وإيجاد فلسفة لها. فنشأ "أدب" باسم هذا القطر أو ذاك، جرى غرسه في عقول الناشئة، بدل تعميم الثقافة القومية، وتعميقها من خلال إزالة الحواجز المادية والثقافية بين أقطار الوطن العربي.

لقد استخدمت البرجوازية كل الوسائل والأساليب لإحكام سيطرتها ليس على عملية التراكم، بل على حرية شعبها، من أجل الإبقاء على مصالحها، والحفاظ على مصالح

أسيادها الامبرياليين. ولهذا فهي لا تملك أي استقلالية إزاء النظام العالمي، ولم تسهم في خلق تجانس اجتماعي في مجتمعاتها، وارتضت لنفسها أن تكون تابعة للامبريالية. وهذا ما جعلها تستحق بجدارة صفة "اللا وطنية".

Damascus University